عصمة النبي صلى الله عليه وسلم من الانتحار ومقدماته
"دراسة نقدية لمواقف العلماء من بلاغ الزهري"

سعود عبد العزيز العريفي [1]

الملخّص

يتناول هذا البحث بالنقد والتحليل خبرا ورد في مرويات السيرة النبوية، وضمنه الإمام البخاري إحدى روايات صحيحه بواسطة بلاغ عن الإمام ابن شهاب الزهري، ومفاده أن النبي صلى الله عليه وسلم حزن عند انقطاع الوحي عنه مدةً من الزمن في بداية نبوته، حزنا شديدا حمله على محاولة إلقاء نفسه من فوق جبال مكة العالية، لولا أن جبريل كان يظهر أمامه في كل مرة يمنعه ويقول له: إنك رسول الله حقا، وأنا جبريل. ويستعرض هذا البحث مواقف العلماء قديما وحديثا من هذا الخبر، بين السكوت أو القبول أو الرد، بناء على علاقته بالعصمة المقررة للأنبياء، ويهدف البحث إلى التعامل مع هذا الخبر بالوسطية والاتزان، وذلك بالجمع بين مقتضيات العصمة، والطبيعة البشرية للأنبياء، وحفظ مكانة العلماء السابقين في تقويم ما تواطأوا على نقله والسكوت عن إنكاره. وقد سلك البحث منهج الاستقراء لكتب الحديث والسيرة والشروح التي تناولت هذا الخبر، ومنهج التحليل والنقد والمناقشة، وخلص إلى نتائج من أهمها: ضرورة الانطلاق من مدلولات النصوص وفقه السلف عند تقرير مسائل العصمة، والجمع بينها وبين مقتضيات الطبيعة البشرية، وعدم التأثر بغلو المتكلمين، أو الإخلال بالتوازن المنهجي عند رد شبهات المستشرقين والملحدين.

الكلمات الدلالية: يتردى – "وفتر الوحي".

[1] استاذ دكتور قسم العقيدة – جامعة أم القري مكة المكرمة. <saarifi@uqu.edu.sa >

Inerrancy of the Prophet peace may be upon him from suicide and suicidal behavior: Critical study of scholars' positions of Alzuhri narrative

Saud Abdul Alziz Alarifi

Abstract

This research criticized and analyzed an account mentioned in the narratives of the prophet'sbiography. Albukhari included it in one of the narratives of his sound compiled book on the authority of Imam Ibn Shihab Alzuhri. The account states that the prophet -peace may be upon him- fell into deep grief when the revelation stopped for a while at the beginning of his prophecy. Out of his anguish, the prophet tried throwing himself off the steep mountains of Makkah except for Gabriel appearing before him every time preventing him and saying, "You are truly a messenger of Allah, and I am Gabriel." This research also browsed old and new positions of scholars on this account whether they were silence, acceptance, or objection in relation to the confirmed inerrancy of prophets. This research aimed at tackling this account with balance and moderation that combines between inerrancy prerequisites and the human nature of prophets and preserves the status of previous scholars while correcting what they transmitted in a collision and abstained to disproof. The approach of this research was exploring hadith and biography books and their commentaries which included this account then analyzing, criticizing and discussing them. This research concluded that there is a necessity to depart from the texts'senses and early Muslims' understanding when proving inerrancy matters and combining them with the prerequisites of human nature without falling under the influence of mutakallimun'simmoderation or imbalance of approach when refuting the suspicions of orientalists and atheists.

Keywords: Revelation stopped - Falling

---

[2] Prof. Dr aleaqidih Umm Al-Qura University saarifi@uqu.edu.sa

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد..

فإن الله تعالى قد اصطفى نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم من بين جميع البشر؛ ليكون خاتم الأنبياء والرسل، وهيأه لهذا الاصطفاء بأعلى درجات الكمال البشري، فهو أكمل الناس خلُقا وعقلا ونفسا وسلوكا، وعصمه في كل أحواله وأوقاته من كل نقيصة تعارض هذا الكمال، أو تخل بأهليته لهذا الاصطفاء، فكان بذلك أعلى قدوةٍ وأحسنَ أسوةٍ ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ﴾ [الأحزاب:21] [الأحزاب:21]، وغرس بذلك حبه في قلوب المؤمنين، فلا يقدّمون على حبه نفسا ولا ولدا ولا والدا، ويفدّونه بكل غالٍ ومحبوب، ولا يطيقون سماع ما يؤذيه، ولا أن يقال في جنابه وعند ذكره إلا ما يليق به من الثناء والتعظيم والتسليم، والصلاة عليه، التي معناها ذكره والثناء عليه في الملأ الأعلى.

وقد كان من مقتضيات هذه المكانة العظيمة لخاتم الأنبياء والرسل عليه الصلاة والسلام، أن حُفظت سيرته بكل تفاصيلها ودقائقها، ونقلت إلينا جميع أحواله وخصاله منذ ولادته وحتى وفاته، وكان من ضمن ما نقل في سيرته أحداث ووقائع تتعلق بطبيعته البشرية، وجبلّته الإنسانية، كالسهو والنسيان، والضعف والخوف، والغضب والحزن، والهم والغم، والمرض والموت، ونحو ذلك من الطبائع البشرية التي لا يتنزه عنها مطلقا إلا رب العالمين جل وعلا. وقد اعتنى علماء الإسلام عناية فائقة بشرح سيرة نبينا الخاتم صلى الله عليه وسلم، وقصص الأنبياء السابقين عليهم السلام، وبينوا أن هذه الطبائع البشرية لا تتعارض قطُّ مع العصمة الواجبة لمنصب النبوة، والكمال البشري اللازم لأهلية الاقتداء.

وقد تكررت في القرآن الكريم الإشارة إلى ما يفترضه المكذبون في المرسلين من مفارقة البشر في طبائعهم، حتى يستحقوا الامتياز بالرسالة، كما حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ٣٣ وَلَئِنۡ أَطَعۡتُم بَشَرٗا مِّثۡلَكُمۡ إِنَّكُمۡ إِذٗا لَّخَٰسِرُونَ ٣٤﴾ [المؤمنون:33-34][2]. وتكرر ذكر أمر الله لأنبيائه أن يصرحوا ببشريتهم لأقوامهم؛ جوابا على هذا الافتراض، وسدا لذريعة غلو الأتباع فيهم، كما في قوله تعالى:

---

[2] وينظر أيضا المواضع التالية من القرآن الكريم: هود:٢٧، إبراهيم:١٠، الإسراء:٩٤، الأنبياء:٣، المؤمنون:٢٤، القمر:٢٤.

﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم:11][3].

وقد كان مما ورد في أخبار السيرة، وتناقلته كتبها، حادثة انقطاع الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم مدةً من الزمن بُعيد بدء نزوله، وما ترتب على ذلك من حزن النبي صلى الله عليه وسلم حزنا شديدا. وقد ورد في بعض تفاصيل هذا الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم بسبب هذا الحزن أراد مرارا أن يلقي بنفسه من فوق رؤوس شواهق الجبال، لكن جبريل عليه السلام يتجلى له في كل مرة، فيمنعه من ذلك بقوله له: يا محمد، إنك رسول الله حقا. فيسكن جأشه.

وقد نَقل هذا الخبرَ أكثرُ علماء السيرة، وحتى الإمام البخاري أورده ضمن إحدى روايات بدء الوحي في صحيحه، ولم يُبدِ أحد من العلماء الأوائل حياله اعتراضا سوى ما أشار إليه القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ) في القرن السادس، من كون الخبر مجرد بلاغ غير مسند، دون أن يجزم ببطلان مضمون الخبر، ومناقضته العصمة، واستحالة صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم، حتى جاء عدد من العلماء المعاصرين فأبدوا حياله كثيرا من الانزعاج والاستشكال؛ بسبب ما يستلزمه في نظرهم من مناقضة العصمة، ومخالفة هدي النبوة.

وقد بين بعض شراح صحيح البخاري أن الجزء المتعلق بمحاولة النبي صلى الله عليه وسلم إلقاء نفسه من فوق رؤوس الجبال إنما هو من بلاغات الزهري (ت:١٢٤هـ)، وليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، ولا من قول راوي الحديث، وهو عائشة رضي الله عنها. وابن شهاب الزهري كما هو معلوم من كبار المحدِّثين الثقات، وهو من أوائل الذين اهتموا بنقل السيرة النبوية، وصياغتها دون تقطيع سياقاتها بالأسانيد، وعليه معتمد أشهر مؤلفي السيرة كابن إسحق (ت:١٥١هـ)، فرواياته من أوثق مصادر السيرة وأهمها[4].

وفي رأي بعض المعاصرين من المحدثين وكتّاب السيرة، أن في هذا البلاغ ما قد يستغله بعض خصوم الإسلام من الملحدين والمنافقين لتشويه الدين، والقدح في كمال عصمة سيد المرسلين، بشبهة الشك

[3] وينظر أيضا: الإسراء:٩٣، الكهف:١١٠، فصلت:٦.

[4] لمزيد من التفصيل ينظر: حمادة، فاروق، **مصادر السيرة النبوية وتقويمها**، ص ٨٧، ٨٨. الزهراني، ضيف الله، **مصادر السيرة النبوية**، ص ١٣.

والحيرة، والقلق والاضطراب النفسي، وأن الواجب رد هذه المزاعم، وتزييف هذه الشبهة، بإبطال هذا الخبر من أصله؛ غيرة على الدين القويم، ومقام النبي الكريم، صلى الله عليه وسلم.

لذلك حرص بعضهم على التأكيد بأن الخبر غير ثابت، وأن البلاغات ليست حجة نقلية، وأن من ينسب بلاغ الزهري لصحيح البخاري يدلس ويكذب؛ لأنه يوهم بأنه حديث مرفوع ثابت، وإنما هو بلاغ لا قيمة له، وربما أضيف إلى ذلك بعض عبارات التشنيع والتبشيع للمخالفين.

والملاحظ على مثل هذه الردود أن دافعها الأكبر هو التسليم المبدئي بمناقضة بلاغ الزهري للعصمة الواجبة للنبي صلى الله عليه وسلم، دون العناية بالتفصيل الذي ذكره المحققون في مسألة العصمة، بين ما كان قبل النبوة وبعدها، وكذلك بين ما كان من قبيل الهم أو الفعل، وكذلك بين ما كان قبل التحريم وما كان بعده، ونحو ذلك من التفاصيل المهمة في تحرير مفهوم العصمة ومتعلقها. ودون مراعاة لنظائر هذه المسألة في العصمة، مما صرح القرآن بحكايته عن الأنبياء عليهم السلام، واستشكله أهل التأويل، خلافا لطريقة السلف، وبعض ذلك قد يكون أبلغ من مسألة الهم بالانتحار، كموافقة الأنبياء أقوامهم على دينهم قبل أن يبعثوا، وكالمذكور في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥۖ وَإِذٗا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلٗا ﴾ [الإسراء:73]، ونحوها من الآيات التي تبين أن عصمة الله لأنبيائه لا تلغي الطبائع البشرية.

ولما كانت هذه المبالغة في إنكار بلاغ الزهري، والجزم بمناقضته عصمة النبوة مطلقا، والتشنيع على من يقبله ويقرر مضمونه، لا تخلو من نوع غضاضة في حق العلماء السابقين، الذين تواطأوا على نقل هذا الخبر وتضمينه كتب السيرة، رغبت في أن أتناول هذا الخبر بالبحث، جامعا أقوال أهل العلم حوله قديما وحديثا، من القابلين والمنكرين، محاولا الاعتدال في تناول المسألة، والاتزان في نقدها، بما يراعي الجمع بين متطلبات العصمة النبوية، ومتطلبات الطبيعة البشرية، وحفظ مكانة العلماء السابقين، مع الإشارة إلى بعض الجوانب الأخرى من المسألة، كالعلاقة بين العصمة ومقدمات الانتحار، من الحزن الشديد والقلق والحيرة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تتبين أهمية البحث باعتباره محاولة نقدية لضبط المنهج العلمي في الدفاع عن شخصية النبي صلى الله عليه وسلم، أمام شبهات المستشرقين والملحدين، وتطبيق ذلك على خبر محاولة الانتحار الواردة في بلاغ الزهري، من خلال تحقيق التوازن والجمع بين مقتضيات العصمة الواجبة كما قررتها النصوص، بعيدا عن

غلو المتكلمين، وبين مقتضيات الطبيعة البشرية للأنبياء، وبين أقوال العلماء السابقين ومواقفهم، بعيدا عن تأثير العاطفة المتدفقة والمشاعر الجياشة على منطق البحث العلمي المتجرد.

مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث حول التفاوت في الموقف بين الأقدمين وبعض المعاصرين من علماء الحديث والسيرة، حيال ما تضمنه بلاغ الزهري من نسبة محاولة الانتحار بالتردي من فوق جبل، إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بداية نبوته، بسبب الحزن الشديد على انقطاع الوحي عنه فترة من الزمن، فبينما يتواطأ نقلة السيرة وجامعوها على نقل هذا البلاغ، دون أن يبدي أحد منهم حرجا منه، أو يرى فيه ما يشكل على العصمة، ينبري بعض المعاصرين من علماء الحديث لتكذيبه والمبالغة في إبطاله، والعيب على القدماء بنقله دون إنكاره؛ بحجة منافاته العصمة الواجبة للنبي صلى الله عليه وسلم، ما يوهم بتفريط الأقدمين من العلماء، وغفلتهم عما يتنافى مع مقام النبوة. هذا مع اتفاق الجميع على كون الخبر بذلك ليس من الأحاديث المرفوعة، وإنما هو من أخبار السيرة التي جرت عادة المحدثين بالتساهل في نقلها، ومع اتفاق الجميع أيضا على شدة المذكور في الخبر وغرابته، إلا أن من علق عليه من الأقدمين يوجهونه بشدة الحزن، وكونه في بداية النبوة، قبل أن تنزل الشرائع المحرمة للانتحار، بينما ينكره بعض المعاصرين إنكارا مطلقا، ويرون امتناع حدوث مثله من النبي أصلا، فانحصرت مشكلة البحث في تحديد الطريقة المثلى لتنزيه مقام النبوة عن النقيصة المتوهمة في محاولة الانتحار، وتحقيق المواءمة والتوفيق بين مقتضيات العصمة وبين لوازم الطبيعة البشرية، وتجلية أثر التباين الثقافي بين القديم والحديث على مواقف العلماء، من جهة طروء الإشكال لدى بعض المعاصرين دون الأقدمين، تبعا لطروء الطعن والتشكيك في كتابات بعض المستشرقين والعلمانيين، مع غيبة ذلك تماما لدى الأقدمين.

أسئلة البحث

1. ما هي العصمة الواجبة للأنبياء في ضوء أدلة الكتاب والسنة؟
2. هل طبق أئمة الحديث قواعد تصحيح الأحاديث وتضعيفها على أخبار السيرة؟
3. هل يُقطع ببطلان الخبر بمحاولة النبي صلى الله عليه وسلم إلقاء نفسه من رؤوس الجبال؟
4. هل يتعارض الخبر بذلك مع العصمة الواجبة للنبي صلى الله عليه وسلم؟
5. هل أبطل أحد من العلماء قديما بلاغ الزهري الوارد في حديث بدء الوحي من صحيح البخاري؟
6. هل يمكن أن يتواطأ علماء الحديث والسيرة حتى القرن الثالث عشر على تسويغ خبر في صحيح البخاري يطعن في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لا يتنبه له إلا المعاصرون؟!

أهداف البحث

1. الموازنة بين العصمة الواجبة للأنبياء عليهم السلام، وما ورد في قصصهم وسيرهم من شواهد ولوازم الطبيعة البشرية التي يتوهم فيها النقص.
2. توجيه سكوت العلماء الأقدمين عن إنكار ما ورد في بلاغ الزهري، وصيانة مسلكهم عن الغفلة والإهمال.
3. التنبيه على الوسطية والاعتدال في مسألة العصمة.
4. التنبيه على الفرق بين أخبار السيرة وأحاديث الأحكام في تطبيق قواعد القبول والرد عند المحدثين، وعدم كفاية نقد السند متكأً لإبطال أخبار السيرة.

الدراسات السابقة

لم أقف على من أفرد هذا الموضوع بخصوصه ببحث مستقل، لكني وجدت بعض العلماء والباحثين المعاصرين في الحديث والسيرة قد تعرضوا له بالنقد، وقد ناقشت آراءهم في البحث تفصيلا.

منهج البحث وخطته

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي في تتبع بلاغ الزهري في كتب السيرة، وتعليقات بعض العلماء عليه، كما سلكت المنهج التحليلي النقدي في تقييم موقف المنكرين لهذا البلاغ، وجعلت البحث في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

التمهيد – وسطية أهل السنة والجماعة في عصمة الأنبياء.

المبحث الأول – بلاغ الزهري نقلا.

المبحث الثاني – المنكرون لما تضمنه بلاغ الزهري.

المبحث الثالث – المجيزون لما تضمنه بلاغ الزهري.

الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

المراجع.

هذا وقد اجتهدت في تحري الصواب، فإن أصبته فبفضل الله وحده، وإن فاتني فمن نفسي والشيطان، واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه، وألا يحرمنا والقراء أجره، وأن يهدينا سواء السبيل.

التمهيد – وسطية أهل السنة في عصمة الأنبياء

المقصود بعصمة الأنبياء عليهم السلام أن الله تعالى يصونهم ويحفظهم ظاهرا وباطنا من المعاصي والذنوب والخصال والأخطاء التي تنافي أهليتهم أو أداءهم لوظيفة الرسالة، فيشمل هذا عصمتهم التامة ونزاهتهم الكاملة من العلل العقلية والنفسية والجسدية التي تعطل مهمة النبوة والرسالة، وتنفّر من قبولها، كالجنون والعُتْه ونقصان العقل والحُمْق والسَفَه والغباوة، كما يشمل عصمتهم التامة من الخطأ في تبليغ الوحي الإلهي وما فيه من عقائد وأخبار وأحكام وتوجيهات، ويشمل كذلك عصمتهم من مخالفة هذا الوحي، إما بالخطأ في تطبيق أوامره، أو بارتكاب ما نهى عنه.

ولما كانت المأمورات والمحظورات في الوحي متفاوتة، ما بين قطعي واجتهادي، وواجبات ومندوبات، ومحرمات ومكروهات، وكبائر وصغائر، ولما كانت حياة الأنبياء تمتد لما قبل نبوتهم، وقع اختلاف بين العلماء في تفسير طبيعة العصمة الواجبة للنبي، بعد اتفاقهم على إثبات أصلها، وأنها من لوازم النبوة[5]، فذهب بعض المتكلمين إلى المبالغة في إثبات العصمة للنبي، حتى من المكروه وما هو خلاف الأولى، وأن الله تعالى يسلب النبي القدرة على المعصية أصلا[6]. ويشكل على هذا الرأي إغفال بشرية النبي، التي تقتضي بقاء قدرته على الطاعة والمعصية، وما يترتب عليها من فضل إيثار الطاعة على المعصية. كما يشكل على هذا الرأي إغفال النصوص الصريحة التي تذكر توبة الأنبياء واستغفارهم، كتوبة آدم من الأكل من الشجرة التي نهاه الله تعالى عن قربانها[7]، وكاستغفار موسى من قتل القبطي[8]، ما حمل أصحاب هذا الرأي على التكلف في تأويل هذه النصوص[9].

وغلا الإمامية في إثبات العصمة المطلقة حتى من الخطأ والنسيان، ولم يخصوها بالنبي، بل عمموها على أئمتهم![10]

---

[5] لمزيد من التفصيل ينظر: الفخر الرازي، محمد بن عمر (ت:٦٠٦هـ)، **عصمة الأنبياء**، ص ٣٩ وما بعدها، وقد أصّل في هذا الكتاب لمسألة العصمة من نصوص الكتاب والسنة، وأطنب في الإجابة على الإشكالات الواردة عليها.

[6] ينظر: الغزنوي، جمال الدين (ت:٥٩٣هـ)، **أصول الدين**، ص ١٣٨، ١٣٩. ابن خمير السبتي، علي بن أحمد (ت:٦١٤هـ)، **تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء**، ص ٢٣. الأشقر، سليمان، **أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالتها على الأفعال الشرعية**، ج١، ص١٤٢.

[7] ينظر: سورة البقرة:٣٦-٣٧، سورة الأعراف:١٩-٢٣، سورة طه:١١٥، ١٢١-١٢٢.

[8] ينظر: سورة القصص:١٥-١٦، سورة الشعراء:١٤، ٢٠.

[9] ينظر: السعدي، عيسى، **خلاصات في مباحث النبوات**، ص ٤٨، ٤٩. وقد توسع في تحقيق مسائل العصمة وأجاد.

[10] ينظر: الشريف المرتضى، علي بن الحسين (ت:٤٣٦هـ)، **تنزيه الأنبياء**، ص ١٥. القفاري، ناصر، **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**، ج٢، ص٧٧٥.

والمذهب الوسط الذي تقتضيه الأدلة من الكتاب والسنة[11]، وعليه سلف الأمة، أن النبي معصوم في تحمل الوحي من الخطأ والنسيان المؤديين لالتباس الوحي أو ضياع شيء منه، وأما النسيان العارض الذي لا يلزم منه ذلك، ويستدرك بالتذكير والتذكر؛ فهو من لوازم البشرية، ولا إشكال فيه، كما قال تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ۝٧﴾ [الأعلى:6-7]، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقرأ فقال: «يرحمه الله؛ لقد أذكرني آية كذا وكذا، كنت أنسيتها»[12]. وثبت أيضا في حديث سجود السهو أن النبي صلى العصر ركعتين، فقال له رجل من أصحابه يقال له "ذو اليدين": يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَنَسِيتَ أَمْ قَصُرَتْ؟ فَقَالَ: « لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ » قَالُوا: بَلْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: « صَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ »[13].

كذلك فإن النبي معصوم في تبليغ الوحي من كل ما يخل بكمال التبليغ، من الكذب أو الكتمان أو الخطأ، وهذا القدر محل إجماع من أهل الإسلام، ولا عبرة بمن خالفهم من الفلاسفة وغلاة الباطنية[14].

ثم وقع الخلاف في اجتهاد النبي فيما لا نص فيه، والراجح إثباته، كما في آيات المعاتبة وغيرها، لكن الوحي يسدد اجتهادات النبي، فلا يقره إلا على الصواب.

كذلك وقع الخلاف في عصمة الأنبياء من الذنوب قبل بعثتهم، والقول الوسط هو إثبات العصمة قبل النبوة من كل ما ينافي الأهلية لتحمل الرسالة، فيكونون معصومين من الكذب والغدر والخيانة والسفاهة وسوء الخلق وسائر الرذائل والقبائح المنفرة، ولا يلزم من ذلك عصمتهم من موافقة دين أقوامهم قبل النبوة،

---

[11] لمزيد من التفصيل ينظر: ضيف الله، محمد الخضر الناجي، **عصمة الأنبياء في الكتاب والسنة والرد على الشبهات الواردة عليها**، ص ٢١١.

[12] البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح** البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب نسيان القرآن..، رقم ٥٠٣٨. ج٦، ص١٩٤. ومسلم، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين، باب الأمر بتعهد القرآن، رقم ٧٨٨، ج١، ص٥٤٣.

[13] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟ رقم 6051، ج8، ص16. ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد..، باب السهو..، رقم ٥٧٣، ج١، ص٤٠٤.

[14] لمزيد من التفصيل ينظر: الشوكاني، محمد علي (ت١٢٥٠هـ)، **إرشاد الفحول**، ج١، ص٩٨. المطرفي، عويد، **آيات عتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم في ضوء العصمة والاجتهاد**، ص ٦٤. السعدي، عيسى، **خلاصات في مباحث النبوات**، ص ٦٣.

كما يدل عليه ظاهر القرآن[15]، وإن كانت العصمة من ذلك ثابتة لنبينا صلى الله عليه وسلم، لكن لا يلزم ذلك لسائر الأنبياء[16].

وأما بعد البعثة فقد أجمع العلماء على عصمة الأنبياء من الكفر والكبائر، ومن الخسائس المسقطة للمروءة، واختلفوا في عصمتهم مما سوى ذلك من الصغائر واللمم، ومذهب الجمهور عدم اشتراط ذلك؛ لأن الوحي لا يقرهم عليها، فلا تنافي الاقتداء بهم، بل يكونون قدوة في التوبة والاستغفار، كما دلت على ذلك قصص الأنبياء[17].

إذا تقرر ما سبق، فإن ما نحن بصدده من بحث عصمة النبي من الانتحار ومقدماته فيه تفصيل، فأما فعل الانتحار فلا شك أن الله عصم الأنبياء منه بلا خلاف، ولا يوجد ما يشكل على هذا من النصوص والآثار، لا في القرآن ولا في السنة ولا أقوال السلف، لا في حق نبينا ولا غيره من الأنبياء عليهم جميعا الصلاة والسلام، وإنما البحث في مقدماته وإرادته والهم به دون تنفيذه، وهل في حصول شيء من ذلك ما يتنافى مع مقام النبوة ووظيفة الرسالة، ولا سيما إذا كان قبل النبوة أو أوائلها، حيث لم ينزل الوحي بعدُ بتفاصيل الشرع التي تحرم الانتحار وتبين بشاعته ومخالفته لمقتضى الإيمان، وهل لذلك نظائر من المحظورات الشرعية، يفعلها الأنبياء قبل نبوتهم أو أوائلها، ثم ينهى الوحي عنها لاحقا، وتكون من الكبائر؟ فهذا ما سنتناوله بالبحث إن شاء الله من خلال بلاغ الزهري الوارد في صحيح البخاري، وأثر ابن عباس عند غيره.

المبحث الأول – بلاغ الزهري نقلا

ورد بلاغ الزهري في صحيح البخاري ضمن رواية طويلة عن بدء نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم، حيث روى الإمام البخاري بسنديه إلى عُقيل ومعمر عن الزُّهْرِيُّ قال: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لاَ يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءً فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ، اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَتُزَوِّدُهُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ المَلَكُ فِيهِ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ

---

15 ينظر: سورة العنكبوت:٢٦، الأعراف:٨٨-٨٩.

16 ينظر: ابن حزم، علي بن أحمد، **الفصل**، ج٤، ص ٥٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، ج١٠، ص ٣١٠، ج ١٥، ص ٢٩-٣١.

17 ينظر: السعدي، عيسى، **خلاصات في مباحث النبوات**، ص ٧٠، ٧١.

أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [**العلق**:1]، حَتَّى بَلَغَ ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [سورة **العلق**:1-5]، " فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ: «يَا خَدِيجَةُ، مَا لِي» وَأَخْبَرَهَا الخَبَرَ، وَقَالَ: «قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي» فَقَالَتْ لَهُ: كَلَّا، أَبْشِرْ، فَوَاللَّهِ لاَ يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ، ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ العُزَّى بْنِ قُصَيٍّ وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أَخُو أَبِيهَا، وَكَانَ امْرَأً تَنَصَّرَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الكِتَابَ العَرَبِيَّ، فَيَكْتُبُ بِالعَرَبِيَّةِ مِنَ الإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيِ ابْنَ عَمِّ، اسْمَعْ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ، فَقَالَ وَرَقَةُ: ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا رَأَى، فَقَالَ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ» فَقَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ، **وَفَتَرَ الوَحْيُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا بَلَغَنَا، حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ،** إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ، وَتَقِرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الوَحْيِ غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ[18].

فالشاهد في هذه الرواية هو قوله في آخرها: "فيما بلغنا ..." إلى آخره، ولم يرد إلا في هذا الموضع من صحيح البخاري، رغم أنه روى الحديث في كتاب بدء الوحي من أول الصحيح إلى جملة: "وفتر الوحي"، بدون هذا البلاغ[19]، ورواه أيضا بدونه في كتاب التفسير، باب ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [**الضحى**:3][20]، إلى جملة "حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم"، وقد بين الشراح أن هذا البلاغ ليس من تتمة كلام عائشة رضي الله عنها.

---

[18] البخاري، **صحيح البخاري** (٢٩/٩)، كتاب التعبير، باب "أول ما بدئ به رسول الله – صلى الله عليه وسلم- من الوحي الرؤيا الصالحة"، رقم ٦٩٨٢، ج9، ص29.

[19] ينظر: **المصدر نفسه**، رقم٣، ج١، ص٧.

[20] ينظر: **المصدر نفسه**، رقم ٤٩٥٣، ج٦، ص١٧٣.

قال القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ): "وقول مَعْمَر فِي فَتْرَة الْوَحْي: "فَحَزِن النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم فِيمَا بلغناه حُزْنًا غَدَا مِنْه مِرَارًا كَي يَتَرَدَّى من شَوَاهِق الْجِبَال"، لَا يَقْدَح فِي هَذَا الأصْل [يقصد عصمة النبي صلى الله عليه وسلم من الشك في نبوته]؛ لِقَول مَعْمَر عَنْه: "فِيمَا بلغنا"، ولم يسنده، وَلَا ذَكَر رُوَاته، ولا من حَدَّث بِه، وَلَا أَنّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم قَالَه، وَلَا يُعْرَف مِثْل هَذَا إلَّا من جِهة النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم"[21]، فنسب البلاغ إلى معمر! وتابعه على هذا ابن الملقن في شرحه لصحيح البخاري[22].

وقال ابن حجر (ت:٨٥٢هـ): "الْقَائِل: "فِيمَا بَلَغَنَا" هُوَ الزُّهْرِيُّ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ فِي جُمْلَةِ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الْقِصَّة، وَهُوَ مِنْ بَلَاغَاتِ الزُّهْرِيِّ وَلَيْسَ مَوْصُولًا"[23].

وسواء كان القائل "فيما بلغنا" معمرا كما قال عياض، أو الزهري كما رجح ابن حجر، فالمقصود أن الكلام غير مسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إلى عائشة رضي الله عنها، وإنما هو بلاغ غير مسند، فلا يرتقي لدرجة الثبوت التي لما قبله من أول الرواية.

ويرى القسطلّاني[24] أن "عدم إسناده لا يوجب قدحاً في الصحة، بل الغالب على الظن أنه بلغه من الثقات؛ لأنه ثقة، لا سيما ولم ينفرد معمر بذلك" وقد ذكر رواية أخرى ثم قال: "فاعتضدت كل رواية بالأخرى، وكل من الزهري ومعمر ثقة"، وقال أيضا: "ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور"[25]. وما ذكره من تغليب نقله عن الثقات معترض عليه بأن ترك إسناده موحٍ بضد ذلك، لا سيما وابن شهاب الزهري من صغار التابعين. وما ذكره من تعاضد الروايات إن قصد به ترجيح الروايات التي أسقطت ذكر البلاغ، وأن الخبر مسند فهذا بعيد جدا؛ لأن البلاغ منصوص عليه في رواية البخاري، وهي من أقوى الروايات، فالواجب حمل غيرها عليها.

وقد نقل الذَّهَبِيُّ قول يَحْيَى بن سَعِيدٍ القَطَّان: " مُرْسَلُ الزُّهْرِيِّ شَرٌّ مِنْ مُرْسَلِ غَيْرِهِ؛ لأنهُ حَافِظٌ، وَكُلُّ مَا قَدِرَ أَنْ يُسَمِّيَ سَمَّى، وَإِنَّمَا يَتْرُكُ مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يُسَمِّيَهُ"[26]، ثم علق الذهبي عليه بقوله: "مَرَاسِيلُ الزُّهْرِيِّ

---

21 القاضي عياض، عياض بن موسى، **الشفا في تعريف حقوق المصطفى**، ج٢، ص١٠٤.

22 ينظر: ابن الملقن، عمر بن علي، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ج٢، ص٢٩٩.

23 ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١٢، ص٣٥٩.

24 شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن أبي بكر، القتيبي، المصري، الشافعي، توفي سنة ٩٢٣هـ. ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ج١، ص٢٣٢.

25 القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ج١٠، ص١٢١، ١٢٢.

26 أخرجه عنه البيهقي، أحمد بن الحسين، كما ذكر ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد في **شرح علل الترمذي**، ج١، ص١٩٥.

كَالمعْضَلِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ سَقَطَ مِنْهُ اثْنَانِ، وَلَا يُسَوَّغُ أَنْ نَظُنَّ بِهِ أَنَّهُ أَسْقَطَ الصَّحَابِيَّ فَقَطْ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَنْ صَحَابِيٍّ لَأَوْضَحَهُ، وَلَمَا عَجَزَ عَنْ وَصْلِهِ، وَمَنْ عَدَّ مُرْسَلَ الزُّهْرِيِّ كَمُرْسَلِ سَعِيدِ بنِ المسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ، نَعَمْ كَمُرْسَلِ قتَادَةَ وَنَحْوِه"[27]، وقال يحيى بن معين: "مراسيل الزهري ليست بشيء"، وقال الشافعي: " إرسال الزهري عندنا ليس بشيء"[28]، فإذا كان هذا في المرسل الذي يجزم فيه بما يرويه، فما بالك بالبلاغ المشعر بعدم تأكده من ثبوت ما بلغه. لكن قد يقال إن هذا لا يشمل أخبار السيرة، وإنما يختص بأحاديث الأحكام، كما أن هناك من يرى أن المرسل "إذا رُوِيَ من جهاتٍ مختلفةٍ –لا سيما ممن له عنايةٌ بهذا الأمر وتتبُّعٌ له– كان كالمسند، بل بعضُ ما يُشتهر عند أهل المغازي ويَستفيضُ أقوى مما يُروى بالإسناد الواحد"[29]. وقد يتقوى هذا بما قاله ابن عبد البر عن كتاب عمرو بن حزم في الديات: "لَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ رُوِيَ مُسْنَدًا مِنْ وَجْهٍ صَالِحٍ، وَهُوَ كِتَابٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ السِّيَرِ، مَعْرُوفٌ مَا فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرِفَةً تَسْتَغْنِي بِشُهْرَتِهَا عَنِ الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ التَّوَاتُرَ فِي مَجِيئِهِ، لِتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ بِالْقَبُولِ وَالْمَعْرِفَةِ "[30].

وممن دافع عن هذا البلاغ محمد بن عبد الباقي الزُرقاني (ت:١١٢٢هـ) حيث يقول: "وهذا البلاغ ليس بضعيف كما ادعى عياض متمسكًا بأنه لم يسنده؛ لأن عدم إسناده لا يقدح في صحته، بل الغالب على الظن أنه بلغه من الثقات؛ لأنه ثقة، ثم إن معمرًا لم ينفرد به عن الزهري، بل تابعه عليه يونس بن يزيد عند الدولابي[31]، ورواه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحوه"[32].

ورواية ابن سعد عن ابن عباس نصها: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِحِرَاءٍ مَكَثَ أَيَّامًا لَا يَرَى جِبْرِيلَ، فَحَزِنَ حُزْنًا شَدِيدًا، حَتَّى كَانَ يَغْدُو إِلَى ثَبِيرٍ مَرَّةً، وَإِلَى حِرَاءٍ مَرَّةً؛ يُرِيدُ أَنْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْهُ، فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم كَذَلِكَ عَامِدًا لِبَعْضِ تِلْكَ الْجِبَالِ، إِلَى أَنْ سَمِعَ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَوَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم صَعِقًا لِلصَّوْتِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا جِبْرِيلُ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ

---

[27] الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج٣، ص ٤٨٩، ٤٩٠.

[28] ينظر: ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج١، ص١٩٥.

[29] سيد العفاني، **وا محمداه**، ج٤، ص٥١٧.

[30] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **التمهيد**، ج١٧، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

[31] ينظر: الدولابي، محمد بن أحمد، **الذرية الطاهرة**، ص ٣٣، والدولابي هو أبو بشر الأنصاري، مؤرخ من الحفاظ، ت ٣١٠هـ.

[32] الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، **شرح المواهب اللدنية**، ج١، ص٤٠٢.

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مُتَرَبِّعًا عَلَيْهِ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، وَأَنَا جِبْرِيلُ. قَالَ: فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم وَقَدْ أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَهُ، وَرَبَطَ جَأْشَهُ، ثُمَّ تَتَابَعَ الْوَحْيُ بَعْدُ وَحَمِيَ"[33].

وقد رواها ابن سعد عن محمد بن عمر الواقدي (ت:٢٠٧هـ)، والواقدي وإن كان عمدة في السيرة والمغازي، لكن لا يحتج به؛ فهو متروك عند أهل الحديث[34]. وشيخ الواقدي أيضا في سند هذه الرواية متروك.

فيتحصل مما سبق أن الخبر غير مسند، وبذلك يكون حكمه في رأي بعض المعاصرين الرد؛ وذلك إعمالا لقواعد المحدثين، ويكون بذلك مَن قبِله فإنما قبله احتمالا وتغليبا للظن، أو أنه غفل عن كونه بلاغا، واغتر بوروده ضمن إحدى روايات البخاري لحديث عائشة في بدء نزول الوحي، كما هو الحال عند بعض كتاب السيرة قديما وحديثا، فلا يمنع ذلك من إنكاره ورده. ولكن هل هذا وحده هو دافع إنكار الخبر عند من أنكره، أم أن وراء ذلك دافعا أقوى، وهو توهم معارضته العصمة، ولا سيما أن من رده يعلم اختلاف طريقة المحدثين في التعامل مع أخبار السيرة، وأنهم لا يتشددون معها تشددهم مع أحاديث الأحكام، فما الذي جعلهم يتحولون عن طريقة القدماء في التعامل مع أخبار السيرة إلا هذا الدافع الأقوى، وهذا ما سنتناوله في المبحثين التاليين.

المبحث الثاني – المنكرون لما تضمنه بلاغ الزهري

اجتهد بعض المعاصرين من علماء الحديث في رد هذا البلاغ، وبالغ بعضهم فعده منكرا شنيعا؛ لأجل توهم معارضة العصمة.

فتحت عنوان **"أقصوصة التردي من شواهق الجبال أبطولة زائفة مضلة"!** يعقد الشيخ **محمد الصادق عرجون** (ت:١٤٠٠هـ) رحمه الله فصلا طويلا جدا في كتابه عن السيرة، مفعما بحرارة العاطفة، والوجدان المتدفق بالحب والتعظيم والتبجيل تجاه مقام النبوة، شن فيه حملة عنيفة لإبطال هذا البلاغ، ووصف ما فيه بأنه: "أبطولة هزيلة منكرة، ألصقت إلصاقا بأعظم وأجل كتب الحديث ودواوين السنة المطهرة،.. صحيح البخاري، وسارت بسيرورته إلى عقول المسلمين، وشهرت بشهرته فيهم، ولم نعلم أن أحدا من علماء الأمة وأعلامها على مدى القرون المتطاولة منذ جمع البخاري صحيحه رفع رأسه بإنكارها،

---

[33] ابن سعد، محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج١، ص١٩٦. وقد حكم عليها الألباني، محمد ناصر الدين، بالبطلان، كما في **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، رقم ٤٨٥٨، ج١٠، ص٤٥٠، ٤٥١.

[34] ينظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج ٦، ص ٢٧٦. ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب** ج٢، ص١١٧.

أو أجرى قلمه بإبطالها، أو أطلق لسانه بتزييفها، وهي من أنكر المنكر، وأبطل الباطل.."[35]، ثم أشار إلى فرح أعداء الإسلام بها، وأورد الوجوه التي تدل في نظره على بطلانها، كما تتبع بالانتقاد آراء من جوزوا ثبوتها وفسروا معناها، كالإسماعيلي ومحمد عبده، ومدار الوجوه التي ذكرها على أمرين: منافاة العصمة، وعدم ثبوت النقل.

وما شهد به الشيخ هنا من عدم اطلاعه على إنكار أحد من السابقين قاطبة للبلاغ، رغم تضمينه في صحيح البخاري، وكثرة قراءته وشرحه، يؤكد ما أشرنا إليه في المقدمة، من إطباق الأسبقين على إمرار البلاغ وعدم إبطاله، وسيأتي مزيد بيان لهذا، وكان ينبغي أن يخفف هذا من وطأة الشيخ على هذا البلاغ، ويخفف من حدته في نقده؛ فليس من المقبول أن يكون البلاغ بهذا القدر من الشناعة والبشاعة والطعن في النبوة ثم لا يبطله أحد قبل الشيخ!

لكن الشيخ يرى منافاة البلاغ للعصمة مطلقا، ولا سيما مع طول فترة انقطاع الوحي وتكرار إرادة التردي وظهور جبريل في كل مرة ليثبت النبي صلى الله عليه وسلم ويردعه عن التردي من فوق رؤوس شواهق الجبال، فهو يرى أن تكرار هذه المحاولة يلزم منها شك النبي صلى الله عليه وسلم في قول جبريل له في كل مرة: "يا محمد، إنك رسول الله حقا" ليسكّن جأشه. كما أن معاودته لذلك تتنافى مع سكون جأشه، ورسوخ إيمانه بنبوته وحقيقة ما نزل عليه. فالخبر في رأيه متناقض في نفسه، مناقض للعصمة المعلومة من الدين بالضرورة.

وقد صرح الشيخ بأن البلاغ واجب الرد لأجل ذلك حتى لو كان مسندا صحيحا، إذ يقول: ".. يجب إنكاره وإبطاله؛ لأنه يتعلق بأصل إيمان النبي صلى الله عليه وسلم بنبوته، ويقينه برسالته، التي يجب أن يقوم الإيمان بها على أكمل اليقين القاطع، الذي لا يعتوره شك في أية لحظة من اللحظات، وهذا يقتضي رد بلاغ الحزن اليائس وإبطاله، وعدم قبوله ولو كان صحيح السند؛ لمناقضته لأصول الإيمان والعقيدة"[36].

ومن مبالغة الشيخ في موقفه لومُه الشديد نقلةَ هذا الخبر، وعلى رأسهم الإمام البخاري الذي أودع هذا البلاغ صحيحه، واعتبارُ ذلك كبوة منهم وعثرة وزلة! وفي ذلك يقول:" لست أدري كيف أدخل إمام الدنيا في علم الحديث وفقهه وتعمق أسراره، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، هذا البلاغ المعمري الزهري

---

[35] عرجون، محمد الصادق، **محمد رسول الله**، ج١، ص ٣٨٥.

[36] **المصدر نفسه**، ج١، ص٣٩٥.

في جامعه، أصح جوامع الحديث، وأقوم دواوين السنة؟!..."، إلى أن يقول: "وكبوة الأكابر لا لعاً لها، وعثرتهم قاصمة الظهر، وزلتهم مزلقة السالكين، ومدحضة الواردين، أُمِرنا باتقائها، فاللهم غَفرا. وكان من طلائع البداهة أن يشعر أولو العلم والفكر من باحثي الإسلام بما في هذا البلاغ الزائف من خطر مدمر لدعائم الإيمان، ولكنهم كعّوا عن إنكاره وإبطاله؛ تهيباً لِمسّ هالات الأكابر، وهم يتصورون ما يخلّفه وراءه من مطاعن في أصل أصول الإيمان في النبوة، وعصمة الأنبياء في الرسالات الإلهية والإيمان بها، في النبي ﷺ، وتصديقه في دعوته أنه رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق، بل في إيمانه هو ﷺ بدعوته، وتصديقه نفسه في رسالته، بل لقد انتهض فريق منهم للدفاع عن هذا البلاغ الزائف وما جاء فيه من تقحم على حمى النبوة وقدس الرسالة، نبوة محمد خاتم النبيين، ورسالة محمد سيد المرسلين"[37]، ثم ذكر تفسير الإمام أبي بكر الإسماعيلي للخبر.

وقد بالغ الشيخ في القطع بمناقضة البلاغ للعصمة مطلقا عندما انتقد تسويغ الإمام أبي بكر الإسماعيلي لوقوع الخبر كما سيأتي في نقل ابن حجر لكلامه، وذكر في انتقاده له وجوها تدور حول تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم عن الضعف النفسي، والحاجة لتثبيت غيره، والحزن اليائس، والشك والارتياب، والفزع المُنسي، والرعب المذهل، وحول تخطئة الإسماعيلي فيما ذكر من التفسير والتمثيل.

ولا يخفى أن ما ذكره الشيخ عرجون مبني على التسليم بمناقضة الخبر للعصمة الواجبة، التي دلت عليها الأدلة الشرعية، وهو غير مسلم، وقد قدمنا في التمهيد أن الأدلة الصريحة من الكتاب والسنة لا تؤدي لهذا الغلو في العصمة.

أما ما ادعاه من التنافي بين تثبيت جبريل له ومعاودته إرادة التردي فلا يخلو من مصادرة؛ إذ لا يسلَّم أن العصمة الواجبة آنذاك تقتضي دوام رسوخ إيمانه وسكون جأشه على الكمال من أول الأمر، بل يكفي أنه عُصم مرارا من إنفاذ ما هم به، فيكون ذلك تدرجا في العصمة، نظير تدرج الوحي من رؤيا المنام إلى رؤيا البصر والعيان. كذلك لا يسلَّم أن الرسوخ إذا حضر لم يجز أن يؤثر عليه سبب عارض، ولا سيما إذا كان قويا، ولذلك علل بعض العلماء إرادته التردي بشدة الحزن التي تذهل العقل وتحجب الرسوخ، فلا يلزم التناقض.

وقد قال الفخر الرازي: "فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ مِنْ شَاهِقِ جَبَلٍ مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْخَيْرَاتِ بَلْ مِنَ الشُّرُورِ. فَنَقُولُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْدِمُ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ بِسَبَبِ

[37] عرجون، **محمد رسول الله**، ج١، ص٤١٤، ٤١٥.

ذَلِكَ الْقَتْلِ يَتَخَلَّصُ عَنْ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ الْقَتْلِ، وَالضَّرَرُ الْأَسْهَلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الضَّرَرِ الْأَعْظَمِ يَكُونُ خَيْرًا لَا شَرًّا. وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالسُّؤَالُ زَائِلٌ"[38].

وما ذكره الشيخ عرجون من انتقادات لتفسير الإسماعيلي للخبر لا يخلو من مبالغة مرتبطة بمفهوم العصمة عنده، ولا مانع أن يكون بعض ما ذكره الإسماعيلي في تفسير الخبر محل نظر، لكن الشيخ غفر الله له تجاوز ذلك إلى إبطاله وتسفيهه مطلقا! مع أن المتبادر في تفسير خشية النبي صلى الله عليه وسلم على نفسه هو ما دل عليه قول خديجة رضي الله عنها: "كلا، أبشر؛ فوالله لا يخزيك الله أبدا"، فلولا خشية النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الذي نفته خديجة لم تقل له ذلك، والخزي المنفي يشمل الخذلان وتسليط الأعداء من شياطين الإنس والجن. أما تفسير شدة الحزن على انقطاع الوحي بعد ذلك بأنه لخشية الحرمان من شرف الرسالة، بعد البشارة ببدء النبوة، أو لخشية مفاصلة الناس، كما سيأتي في كلام الإسماعيلي، فلا يقتضي كذلك كل هذا الإباء والتشنيع، ولا تثريب على من رآه تفسيرا مقبولا.

وأما ما ذكر الشيخ عرجون من عدم ثبوت النقل فقد بناه على ما سبق ذكره عن القاضي عياض من كونه بلاغا غير مسند، فيقتضي الضعف على أصول المحدثين. لا سيما وأن إرادة التردي من فوق الجبل أمر نفسي لا حسي، فلا يُعلم إلا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يثبت عنه مرفوعا بطريق صحيح.

وقد نبه الشيخ رحمه الله إلى أن تشنيعه على هذا البلاغ لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه جرأة على السلف، أو طعن في الصحيح، بل هو إعمال لقواعد المحدثين، واستأنس في ذلك برد الإمام النووي قول جابر رضي الله عنه إن أول ما نزل ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر:1]، رغم جلالة القائل، فابن شهاب أولى برد بلاغه، لا سيما وهو نفسه الذي روى حديث جابر! واستشهد أيضا بتعقبات عائشة لبعض الصحابة رضي الله عنهم، وبنقد ابن شهاب نفسه لغيره من الرواة، فلا مانع إذن من رد بلاغه[39].

---

[38] الفخر الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج١٥، ص٣٧٥.

[39] ينظر: عرجون، **محمد رسول الله**، ج١، ص١٨٨-٣٩٥، ٣٩٨-٤٠٠. الشربيني، عماد، **رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم**، ص٢٢٣.

وما ذكره بخصوص ضعف النقل ليس بدقيق، ويرد عليه ما سبق ذكره من التفريق بين نقل أخبار السيرة ونقل أحاديث الأحكام، ومع ذلك فهو ليس محل البحث، وإنما البحث في استحالة ذلك، ولزوم إنكاره وإبطاله.

وكذلك استشهاده برد النووي قول جابر ليس في محله؛ فالنووي معه الجمهور كما ذكر هو، وكذلك رواية الزهري نفسه لحديث جابر بدون الزيادة المتعلقة بمحاولة التردي لا تقتضى التناقض بالضرورة؛ بل الأولى حملها على سعة علمه وروايته، وقد نقل الإمام أحمد عن الزهري قوله: "من الحديث ما يحدث بها على وجوهها"[40]، وقال ابن تيمية: "وَبِكُلِّ حَالٍ فَالزُّهْرِيُّ عِنْدَهُ حَدِيثُ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ؛ وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ؛ وَهُوَ أَوْسَعُ عِلْمًا وَأَحْفَظُ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ لَوْ اخْتَلَفَا.."41. ووصف الزهريَّ أيضا بأنه: " أعلم الأمة بالسنة في زمانه، وأحفظهم للعلم وأتقنهم له"[42]، وأنه: "أستاذ أئمة الإسلام"[43]، وقال أيضا: " وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ الْغَلَطِ؛ فَإِنَّ الْغَلَطَ وَالنِّسْيَانَ كَثِيرًا مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ، وَمِنْ الْحُفَّاظِ مَنْ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ بُعْدَهُ عَنْ ذَلِكَ جِدًّا، كَمَا عَرَفُوا حَالَ الشَّعْبِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ وقتادة وَالثَّوْرِيِّ وَأَمْثَالِهِمْ، لَا سِيَّمَا الزُّهْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، وَالثَّوْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: إنَّ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَلَطٌ مَعَ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَسَعَةِ حِفْظِهِ"[44].

ومن المهم هنا التنويه بشدة تعظيم الإمام الزهري رحمه الله للنبي صلى الله عليه وسلم، وتوقيره له وإجلاله لذكره، فقد قال الإمام مالك رحمه الله وهو يذكر تأثر السلف عند ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيما لشأنه: "ولقد رأيت الزهري وكان لمن أهنأ الناس وأقربهم، فإذا ذكر عنده النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه ما عرفك ولا عرفته"[45]، أي خشوعا لذكر النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن طبيعته رحمه الله الانبساط لمن معه. فمن هذا حاله لا يتصور منه أن يبلّغ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يراه لائقا بتعظيمه.

وكذلك ما ذكره الشيخ عرجون من تعقب عائشة رضي الله عنها لبعض الصحابة إنما يقتدى به في تسويغ النقد لا مصادرته، والشيخ في تشدده لم يبق لمخالف متسعا من رأي أو اجتهاد. وهكذا ما ذكر من

---

[40] الخلال، أحمد بن محمد، **أحكام أهل الملل**، ج١، ص١٥.

[41] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٦، ص٢٥٩.

[42] ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، ج٧، ص١٩.

[43] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٢٢٧.

[44] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٥٠.

[45] القاضي عياض، **الشفا**، ج٢، ص٤٢.

نقد ابن شهاب لغيره إنما يحتج به على من يمنع نقده، لا من يجوز صحة بلاغه. والشأن يرجع إلى ما قرره في أول كلامه من إطباق الأوائل حتى القاضي عياض الذي استشهد به في تضعيف نقل البلاغ، على عدم إنكار هذا البلاغ أو إبطاله، وسيأتي مزيد نقد لبعض ما ذكره.

وأجد من المناسب هنا بعد هذه المناقشة الموجزة لموقف الشيخ عرجون من بلاغ الزهري، أن أورد كلاما نفيسا للدكتور محمد يسري سلامة في كتابه القيم "**مصادر السيرة النبوية**" وضح فيه الفرق في منهج النقد بين مرويات الحديث ومرويات السيرة، وما ترتب على ذلك من اختلاف طريقة بعض المعاصرين عن طريقة السلف، قال: "وقد يأتي التخليط والخلل فيما يتعلق بأخبار السيرة من جهة عدم التفرقة بين ثبوت الخبر قطعا أو بغلبة الظن، وعدم ثبوته قطعا أو بغلبة الظن، والاحتمال الذي يتساوى فيه الثبوت والنفي، ثم عدم التفرقة بين هذا كله وبين تفسير الخبر ومدلوله، فكأن ثبوته في نفس الأمر يوجب تفسيرا معينا له فيتعين التضعيف أو النفي[46] فيكون كلما بادر أحد إلى إيراد ما يُحسَب أنه شبهة متعلقة بالسيرة النبوية أو التاريخ الإسلامي ليلْبس على الناس بذلك: سارع بعضهم إلى نفي ذلك أو تضعيفه، وإن تصادم هذا الفعل مع طريقة أهل العلم من المحدثين والمؤرخين، ومع النهج الإسلامي العربي السليم في الفكر وتقويم الوقائع. وهذه المسارعة إلى الدفع والنفي نمط محدَث ينبغي التنزه عنه؛ فإنّا لا يلزمنا الفساد الذي يتطرق إلى ذهن أي أحد في فهم النص وتأويله، والدلالة به على ما يريد من المعاني الباطلة. ولا يصح أن نتصرف بطريقة "رد الفعل"؛ فكلما طعن طاعن خبيث في الدين بمقتضى خبر ليس بالمفترى ولا بالموضوع، أو استعمله في إيراد شبهة ساقطة رددنا الخبر ونبذناه، وتعللنا في ذلك بشيء من علم الحديث؛ إذن لساويناه في مرض قلبه وخبث سريرته، بأن نرى ما ليس بطعن طعنا، وما ليس بقدح قدحا، وفي هذا تصحيح شبهته، وتعضيد مقالته. وفيه تجهيل لمن تعاقب على الخبر المروي من رواة ومخرجين وشراح وأصحاب سير وتواريخ، ومناداة عليهم بعدم الفهم وقلة الدراية، ومن ظن بهم ذلك، أو ظن في نفسه أنه قد فطن لما لم يفطنوا إليه، أو اهتدى لأشياء غابت عنهم وعميت عليهم فهو أولى بالتجهيل والعماية والإزراء. ولا يجوز لنا أن نرى في خبر ما لم يره القدماء، وأن نرده لعلة لم يجدوها علة، وإلا فإن سكوتنا عن شيء تكلم فيه السلف ونقلوه، محدث لا يقل خطورة ونكارة عن تكلمنا فيما سكتوا هم عنه، كما قال بعض أهل العلم: "ما تكلم فيه السلف فالسكوت عنه جفاء، وما سكت عنه السلف فالكلام فيه بدعة"، فكيف بإنكارنا وتكذيبنا إياه؟"[47].

---

[46] مثل لذلك في الحاشية بقصة الغرانيق، وخبر الزهري في بدء الوحي.

[47] سلامة، محمد يسري، **مصادر السيرة النبوية**، ص٢٧٢-٢٧٤.

وقد تابع الدكتورُ عماد الشربيني في كتابه "**رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم**" الشيخَ عرجون على هذا الموقف المتشدد من بلاغ الزهري ولخص ما ذكره من انتقادات[48].

وبالرجوع إلى ما قرره الشربيني في مفهوم العصمة نلاحظ تجاوزا ظاهرا لما دلت عليه النصوص[49]، وتأثرا بينا بغلو بعض المتكلمين، ومما قال في ذلك: "وعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأمور السابقة – الاعتقادات والتبليغ والأقوال والأفعال– ثابتة لهم قبل النبوة وبعدها، في الكبائر والصغائر، عمدها وسرها[50] على الأصح، في ظاهرهم وباطنهم، ورضاهم وغضبهم، وهو ما أدين الله به؛ لأن حال الأنبياء قبل النبوة يؤثر على مستقبل دعوتهم بعد النبوة سلبا وإيجابا. وهذا هو الصحيح عندي ويطمئن إليه القلب، وتستريح إليه النفس، وهو مذهب كثير من العلماء المحققين .."51، ثم ذكر أسماء طائفة من العلماء الذين لا يتوافق رأيهم بالضرورة مع موقفه من بلاغ الزهري.

وممن ردوا بلاغ الزهري الدكتور **محمد أبو شهبة** (ت١٤٠٣هـ) رحمه الله، وفي ذلك يقول: "وهذه الرواية ليست على شرط الصحيح؛ لأنها من البلاغات، وهي من قبيل المنقطع، والمنقطع من أنواع الضعيف، والبخاري لا يخرج إلا الأحاديث المسندة المتصلة، برواية العدول الضابطين، ولعل البخاري ذكرها لينبهنا إلى مخالفتها لما صح عنده من حديث بدء الوحي، الذي لم تذكر فيه هذه الزيادة. ولو أن هذه الرواية كانت صحيحة لأوّلناها تأويلا مقبولا، أما وهي على هذه الحالة فلا نكلف أنفسنا عناء البحث عن مخرج لها. وأيضا فإن ما استفاض من سيرته صلّى الله عليه وسلّم يردّ ذلك؛ فقد حدثت له حالات أثناء الدعوة إلى ربه أشد وأقسى من هذه الحالة، فما فكر في الانتحار بأن يلقي نفسه من شاهق جبل أو يبخع نفسه...، ونحن لا ننكر أنه صلّى الله عليه وسلّم قد حصلت له حالة أسى وحزن عميقين على انقطاع الوحي؛ خشية أن يكون ذلك عدم رضا من الله..، كان يمكننا أن نقول: إنّ ظن حدوث غضب الله وسخطه يجوّز للمخلصين من عباد الله أن يهلكوا أنفسهم ويذهبوها ترضية لله، وخوفا منه، ولكنا لا نرى هذا؛ لأن حالة الرواية كما سمعت، ولأنها تخالف المعروف المشهور من سيرته صلّى الله عليه وسلّم. والتعليل الصحيح لكثرة غشيانه صلّى الله عليه وسلّم في مدة الفترة رؤوس الجبال وشواهقها: أنّ الإنسان إذا حصل له خير أو نعمة في مكان ما فإنه يحب هذا المكان، ويتلمس فيه ما افتقده، فلما انقطع الوحي صار صلّى

---

48 ينظر: ص ٢٢٤.

49 يراجع ما لخصناه حول ذلك في التمهيد.

50 كذا! ولعله قصد: وسهوها.

51 الشربيني، عماد، **رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم**، ص ٢٧.

الله عليه وسلّم يكثر من ارتياد قمم الجبال، ولا سيما حراء، رجاء أنه إن لم يجد جبريل في حراء، فليجده في غيره، فرآه راوي هذه الزيادة وهو يرتاد الجبال، فظن أنه يريد هذا، وقد أخطأ الراوي المجهول في ظنه قطعا. وليس أدل على ضعف هذه الزيادة وتهافتها من أن جبريل كان يقول للنبي كلما أوفى بذروة جبل: يا محمد إنك رسول الله حقا. وأنه كرر ذلك مرارا، ولو صح هذا لكانت مرة واحدة تكفي في تثبيت النبي، وصرفه عما حدّثته به نفسه كما زعموا، وقد نحا إلى ما نحوت بعض كتاب السيرة المحدثين المسلمين"[52].

ولا يخفى هنا أن الدكتور رحمه الله ينطلق كسابقه في رد بلاغ الزهري من الجزم بأنه مناقض للعصمة النبوية، ولذلك رأى في تضعيف الرواية مخرجا من هذا الإشكال.

وأما ما ذكره من احتمال أن البخاري رحمه الله قصد بإيراد هذا البلاغ في إحدى روايات بدء الوحي التنبيه على مخالفتها للصحيح فلا يخفى بعده؛ فالبخاري رحمه الله قادر على بيان ذلك بأوضحَ من هذا، لا سيما وقد أورد الخبر جميعه في سياق واحد، ولو أراد الإشارة إلى ضعف هذا الخبر لاستأنف له طريقا يفهم منه مخالفة اللاحق للسابق، كما لا يخفى على أهل التخصص. لكن الأقرب أن البخاري وغيره من أئمة السلف ومن بعدهم من العلماء لم يستشكلوا أصلا هذا الخبر مع العصمة، وحتى لو قدّر أن بعضهم استشكله، فإنهم لم يروا فيه ما يستوجب الاستبعاد، أو الحكم عليه بالنكارة أو الوضع، بل اكتفوا بتوجيهه وتفسيره بما يصون مقام النبوة عما لا يليق، كما سيأتي توضيحه.

وما ذكره من ورود حالات حزنٍ على النبي صلى الله عليه وسلم أثناء دعوته أشدَّ من حزنه على فتور الوحي، فيه إغفال للفرق بين حاله صلى الله عليه وسلم في أوائل أيام نبوته، وهو في مرحلة الإعداد لمهمة الرسالة، وحاله بعد أن رسخ في الكتاب والإيمان، وقد قال تعالى لنبيه: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:52]، وقال: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف:3]، وقال: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى:7]، فكلام الدكتور رحمه الله مبني على افتراض أن كمال العلم واليقين، والمعرفة بشرائع الإيمان والإسلام حصل للنبي صلى الله عليه وسلم دفعة واحدة بمجرد نزول ﴿ٱقْرَأْ﴾ ، وهذا مناقض لما هو معلوم ضرورةً من تنزل القرآن منجما على مدى ثلاث وعشرين سنة، وتزايد شرائع الإيمان شيئا فشيئا، وذلك من أجل تثبيت فؤاد النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ

[52] محمد أبو شهبة، **السيرة النبوية الصحيحة على ضوء القرآن والسنة**، ج١، ص٢٦٥، ٢٦٦. ولعله يقصد بمن نحا نحوه الشيخ عرجون.

فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان:32]، فالآية صريحة الدلالة على أن تثبيت فؤاد النبي صلى الله عليه وسلم وقع بالتدريج، لا دفعة واحدة.

وأما قوله إن عدم إسناد الرواية يغني عن تأويلها، ففيه إغفال لمسألة مهمة، وهي تواطؤ رواة السنة والسيرة والتفسير على إيرادها دون حرج، وهذا أشبه بالإجماع السكوتي على عدم معارضتها للعصمة، فلا مغنى إذن عن تقرير المعنى الصحيح للخبر بتقدير احتمال ثبوته، على الوجه الذي لا يعارض العصمة، كما صنع الإمام الإسماعيلي ومن بعده من العلماء الذين سنورد كلامهم؛ فما كل بلاغ يجزم بكذبه، ولا كل منقطع السند يمتنع وقوعه في نفس الأمر، ولا سيما إذا وجدت قرائن تزيد من الاحتمال، كتواطؤ القدماء على قبول الخبر وإيراده في السيرة.

وأما ما ذكره من احتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ارتاد رؤوس هذه الجبال تحريا وشوقا للقاء جبريل، فرآه راوي الزيادة فظنه يريد إلقاء نفسه، فحكاها على ما ظن! فهذا مجرد افتراض خيالي مستبعد، ولا يخفى ما فيه من تكلف ألجأ إليه الانزعاج من توهم مناقضة الخبر للعصمة.

وممن أنكر بلاغ الزهري غاية الإنكار من المعاصرين العلامة **محمد ناصر الدين الألباني** رحمه الله (ت:١٤٢٠هـ)، حيث يقول: " واعلم أن هذه القصة الباطلة قد وقعت في حديث عائشة في حكايتها رضي الله عنها قصة بدء نزول الوحي على النبي –صلى الله عليه وسلم–، مدرجة فيه عند بعض مخرجيه، ووقعت في "صحيح البخاري" عن الزهري بلاغاً..." إلى أن ذكر رواية مسلم لحديث بدء الوحي بدون هذه الزيادة، ثم قال: " ولولا أنها معلولة عنده بالانقطاع؛ لما استجاز السكوت عنها وعدم ذكرها"، ثم أطال النفس في تتبع روايات القصة، وبيان ضعفها وعدم صلاحيتها لتقوية الخبر، إلى أن أشار إلى عدم ورودها في سيرة ابن هشام، فقال: "ومن المحتمل أن يكون ابن هشام نفسه أسقطها من الكتاب؛ لنكارة معناها، ومنافاتها لعصمة النبي – صلى الله عليه وسلم"[53]، على منهج ابن هشام في استبعاد "أشياء بعضها يشنع الحديث به"[54]. إلى أن قال الألباني: "وجملة القول؛ أن الحديث ضعيف إسناداً، منكر متناً، لا يطمئن القلب المؤمن لتصديق هؤلاء الضعفاء فيما نسبوا إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من الهم بقتل نفسه بالتردي من الجبل، وهو القائل – فيما صح عنه: «من تردى من جبل فقتل نفسه؛ فهو في نار

---

[53] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ج١٠، ص٢٥١-٢٥٧.

[54] العمري، أكرم ضياء، **السيرة النبوية**، ج١، ص٤.

جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً»، متفق عليه[55]"، ثم أشار في آخر كلامه إلى عدم إنكار الحافظ ابن حجر للقصة[56].

وممن تابع الشيخ الألباني في هذا الدكتور **أكرم ضياء العمري** حيث يقول: "ويوضح بلاغ الزهري الأزمة التي تعرض لها الرسول لانقطاع الوحي، وأنه كاد يتردَّى من شواهق الجبال، وأن جبريل عليه السلام كان يظهر له في كل مرة ويبشره بأنه رسول الله، ولكن بلاغ الزهري لا يصلح لإثبات الحادث لتعارضه مع عصمة النبي، ثم إنه مرسل ضعيف"[57].

فالشيخ الألباني رحمه الله ذكر في كلامه ثلاثة أمور: ضعف الرواية نقلا، ومنافاتها للعصمة النبوية، ومخالفتها للوعيد الصريح لمن قتل نفسه بالتردي من جبل.

فأما تضعيفه الرواية فلا شك في صحة ما ذكره من إرسال الرواية وعدم ثبوتها مسندة، وهو ما قرره الحفاظ قديما من كونها بلاغا للزهري، غير متصل السند إلى عائشة رضي الله عنها، فضلا عن كونه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. لكن المحدثين كما نبهنا مرارا قد جرت عادتهم أنهم يتساهلون مع مرويات السيرة، فلا يتشددون فيها كحالهم مع أحاديث الأحكام[58]، وقد روى يحي بن معين عن الإمام أحمد أنه قال: ".. وَأما مُحَمَّد بن إِسْحَاق فَيكْتب عَنهُ هَذِه الْأَحَادِيث -يعْنى الْمَغَازِي وَنَحْوهَا-، فَإِذا جَاءَ الْحَلَال وَالْحَرَام أردنَا قوما هَكَذَا. قَالَ أَحْمد بن حَنْبَل بِيَدِهِ، وصمّ يَدَيْهِ، وَأَقَام أَصَابِعه الإبهامين"[59]. ولا شك أن بلاغ الزهري داخل في أخبار السيرة؛ فهو يتحدث عن الفترة الأولى لنزول الوحي، وقد أطبقت كتب السيرة قديما وحديثا على روايته وتفسيره وتوجيهه والاستنباط منه دون نكير أو احتراز، كما سيأتي.

وأما توهم منافاة الخبر للعصمة النبوية فهو الداعي الأكبر للتشدد في رد الخبر، على خلاف المعتاد مع مرويات السيرة، وهذا ما لم يصنعه أحد من السلف كما هو ظاهر من نقلهم له دون نكير. والعلماء الذين

---

55 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب شرب السم..، رقم ٥٧٧٨، ج٧، ص١٣٩. ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، رقم ١٧٥، ج١، ص ١٠٣.

56 الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ج١٠، ص٢٥٨.

57 العمري، **صحيح السيرة النبوية**، ج١، ص١٢٦. وينظر أيضا: أحمد، مهدي رزق الله، **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**، ص ١٥١. الأسود، سميحة حسن، **بلاغات الإمام الزهري وإدراجاته في صحيح البخاري**، ج١٩، ص٥٨١، ٥٨٢.

58 انظر: سلامة، محمد يسري، **مصادر السيرة النبوية**، ص ٦٩-٧١، ٢٧٢-٢٧٤.

59 ابن معين، يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين**، ج٣، ص٢٤٧.

تكلموا قديما في تأويل الخبر، إنما استشكل بعضهم أن يكون الباعث على همه بالتردي هو شكه في نبوته، وأن ما جاءه وحي من الله، وأنه خشي على نفسه أن يكون أصابه جنون أو مس من الشيطان! فهذا الذي أنكره بعضهم، ورآه منافيا للعصمة، وأما مجرد الهم بالتردي لفرط الحزن وضيق الصدر من انقطاع الوحي، فلم يروا فيه ما يناقض العصمة، بل فسروه بما يوافق الطبيعة البشرية من العجز وضعف التحمل.

وأصل الإشكال هنا عند الشيخ الألباني ومن وافقه هو عدم التفريق بين نوعين من الهم بالانتحار، الأول ما كان نتيجة خلل عقلي، أو اكتئاب مرضي ويأس من الحياة، فهذا هو الذي قد يتعارض مع العصمة الواجبة، والثاني ما كان ناتجا عن جزع شديد، وخشية على النفس من فقدان العقل واضطراب النفس، ولا سيما في حق من كان معروفا في قومه بأنه أكمل الناس عقلا وأزكاهم نفسا، فهذا لا شك أنه سيؤثر الموت على العيش بين الناس بدون مع عرفوه به من كمال العقل وشرف النفس.

وفي بيان تأدية الطبيعة البشرية لنحو هذا السلوك في بعض الأحيان، يقول الفخر الرازي: "الْإِنْسَان قَدْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ وَقَدْ يُلْقِي نَفْسَهُ مِنَ السَّطْحِ الْعَالِي، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُقْدِمُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ بِسَبَبِ تَحَمُّلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ الْمُؤْلِمِ يتخلص عن مؤلم آخر أَعْظَمَ مِنْهُ، أَوْ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَحْصِيلِ مَنْفَعَةٍ أَعْلَى حَالًا مِنْهَا"[60].

وأما ما أشار إليه الألباني من مناقضة بلاغ الزهري للوعيد الصريح الثابت لمن قتل نفسه بالتردي من جبل فقد أجاب عليه القاضي عياض من قديم بأنه لا يلزم؛ لأن تحريم الانتحار والوعيد عليه إنما طرأ متأخرا عن الفترة الأولى لبدايات النبوة ونزول الوحي، وسيأتي كلام القاضي عياض.

وممن رد البلاغ من المعاصرين الشيخ **عبد القادر شيبة الحمد**، قال: "والله يحمي نبيه من التفكير في قتل نفسه، أما كون رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتد حزنه عند كفر قومه به فيكاد يبخع نفسه، فليس من باب محاولة الإنسان قتل نفسه، وإنما هو كناية عن شدة حرصه صلى الله عليه وسلم على هداية قومه، ودخولهم الجنة.."، ثم ذكر شبهة لأحد خصوم السنة حول قوله صلى الله عليه وسلم: "لقد خشيت على نفسي"، وأن معناه عدم ثقة النبي صلى الله عليه وسلم بالوحي، بخلاف قول عيسى عليه السلام في المهد: ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا﴾ [مريم:30]، وأجاب بأن المعنى الصحيح لخشيته إنما هو من شدة ما لقيه من الملَك، وليس شكا في الوحي، وأما ما ذكر عن عيسى عليه السلام فهو معجزة لتبرئة أمه من

[60] الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج١، ص٨٧.

البهتان، ثم أشار إلى مشابهة هذه الشبهة لما نقله ابن حجر عن الإسماعيلي كما سيأتي، وختم كلامه بأن ما في هذا البلاغ لا يعول عليه، وينزه النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله[61].

وما ذكره من التفريق بين محاولة الانتحار وبين ما نُهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم من بخع النفس بسبب الحزن والتحسر من تكذيب الكفار، لا شك في صحته، وهو بذلك يشير إلى ما في كلام القاضي عياض الآتي، من الاستشهاد بآيات النهي عن قتل النفس حزنا على التكذيب. لكن القاضي لم يقصد التسوية بين الأمرين، وإنما قصد كما سيأتي في كلامه دلالة ذكر بخع النفس، والتدثر والتزمل، على شدة الحزن والخوف، التي لا يستبعد معها بمقتضى الطبيعة البشرية أن يقع ما ذكر في بلاغ الزهري، هذا بالرغم من أن القاضي عياضا لا يجزم بثبوت الخبر، لكنه يسلك منهج التوجيه والمقاربة على فرض ثبوته، وأنه لا يشكل على العصمة، وأن له نظائر من الأحوال الواردة في النصوص. وسيأتي مزيد توضيح لدلالة آيات نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بخع نفسه.

هذا وممن رد الأثر أيضا من الباحثين في السيرة: سعد المرصفي[62]، محمود الملاح[63]، محمد العوشن[64]، موسى العازمي[65]، كما رده أيضا محمد علي اللاهوري القادياني (ت:١٣٧١هـ)[66]، وليس في كلامهم مزيد على ما ذكر سابقا، بل أكثرهم مجرد ناقل له.

المبحث الثالث – المجيزون لما تضمنه بلاغ الزهري

المقصود بالإجازة في هذا العنوان مجرد سكوت الأقدمين عن إنكار بلاغ الزهري وعن نقد متنه على طريقة المعاصرين، لا أنهم نصوا جميعا على ثبوت الخبر، أو على صحة متنه؛ إذ ليس القصد هنا تصحيح الخبر نقلا، فقد سبق تقرير أنه من بلاغات الزهري، وأن غاية حاله أن يكون من أخبار السيرة المرسلة، التي لا تحظى بما تحظى به أحاديث الأحكام من الأسانيد والتثبت، وإن كان إيراده في كتب السيرة له دلالة ظاهرة على إقرار متنه، ولا سيما الكتب الموجزة لا تسوق الأسانيد، فهي مؤلفة للتعرف على أحوال النبي

---

[61] ينظر: عبد القادر شيبة الحمد، **القصص الحق في سيرة سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم**، ص ٤٣-٤٥.

[62] ينظر: سعد المرصفي، **الجامع الصحيح للسيرة النبوية**، ج٣، ص٦٣٧، وما بعدها.

[63] ينظر: محمود الملاح، **التعليق على الرحيق المختوم**، ج١، ص٥٦.

[64] ينظر: العوشن، محمد بن عبد الله، **ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية**، ص ٢٥، ٢٦.

[65] ينظر: العازمي، موسى بن راشد، **اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون**، ج١، ص١٧٨.

[66] ينظر كتابه: "**حياة محمد ورسالته**" ص ٧٠، ٧١.

صلى الله عليه وسلم، والقصد هنا الاحتياط والاتزان في المنهج العلمي، عند تقرير العصمة النبوية، وعدم الجور على مسائل أخرى لها اعتبارها الشرعي، كبشرية النبي صلى الله عليه وسلم، وكتواطؤ علماء الإسلام القدماء على إيراد بلاغ الزهري ونقله دون نكير، وكمراعاة نظائر هذه المسألة في العصمة.

وقد لخص الحافظ ابن حجر في شرحه لرواية بدء الوحي التي تضمنت البلاغ، كلاما طويلا للإمام أبي بكر الإسماعيلي (ت:٣٧١هـ) رحمه الله عن هذا الخبر، أورد فيه اعتراضا لبعض الطاعنين على المحدثين بأن ما ذكر في هذا الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم لخديجة رضي الله عنها: «لقد خشيت على نفسي»، وذهابهما إلى ورقة، ثم حُزْن النبي صلى الله عليه السلام بسبب فتور الوحي، يلزم من كل هذا شك النبي صلى الله عليه وسلم في نبوته رغم معاينته المَلَك! فغيره أولى بالشك. ثم نقل قول الإسماعيلي: "وَالْجَوَابُ أَنَّ عَادَةَ اللَّهِ جَرَتْ بِأَنَّ الْأَمْرَ الْجَلِيلَ إِذَا قُضِيَ بِإِيصَالِهِ إِلَى الْخَلْقِ أَنْ يَقْدَمَهُ تَرْشِيحٌ وَتَأْسِيسٌ، فَكَانَ مَا يَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةِ وَمَحَبَّةِ الْخَلْوَةِ وَالتَّعَبُّدِ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا فَجِئَهُ الْمَلَكُ فَجِئَهُ بَغْتَةً أَمْرٌ خَالَفَ الْعَادَةَ وَالْمَأْلُوفَ، فَنَفَرَ طَبْعُهُ الْبَشَرِيُّ مِنْهُ، وَهَالَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ التَّأَمُّلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ؛ لِأَنَّ **النُّبُوَّةَ لَا تُزِيلُ طِبَاعَ الْبَشَرِيَّةِ كُلَّهَا**، فَلَا يُتَعَجَّبُ أَنْ يَجْزَعَ مِمَّا لَمْ يَأْلَفْهُ وَيَنْفِرَ طَبْعُهُ مِنْهُ، حَتَّى إِذَا تَدَرَّجَ عَلَيْهِ وَأَلِفَهُ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ، فَلِذَلِكَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ الَّتِي أَلِفَ تَأْنِيسَهَا لَهُ، فَأَعْلَمَهَا بِمَا وَقَعَ لَهُ، فَهَوَّنَتْ عَلَيْهِ خَشْيَتَهُ بِمَا عَرَفَتْهُ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْكَرِيمَةِ وَطَرِيقَتِهِ الْحَسَنَةِ، فَأَرَادَتِ الِاسْتِظْهَارَ بِمَسِيرِهَا بِهِ إِلَى وَرَقَةَ؛ لِمَعْرِفَتِهَا بِصِدْقِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَقِرَاءَتِهِ الْكُتُبَ الْقَدِيمَةَ، فَلَمَّا سَمِعَ كَلَامَهُ أَيْقَنَ بِالْحَقِّ وَاعْتَرَفَ بِهِ، ثُمَّ كان من مقدمات تأسيس النبوة فترةُ الوحي، ليتدرج فيه ويمرن عليه، فشق عليه فتوره؛ إذ لم يكن خوطب عن الله بعدُ أنك رسول الله، ومبعوث إلى عباده، فأشفق أن يكون ذلك أمراً بُدئ به، ثم لم يُرَد استتمامه فحزن لذلك، حتى إذا تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح" إلى أن قَالَ: "وَأَمَّا إِرَادَتُهُ إِلْقَاءَ نَفْسِهِ من رُؤُوس الْجبَال بعد مَا نُبِّئَ فَلِضَعْفِ قُوَّتِهِ عَنْ تَحَمُّلِ مَا حُمِّلَهُ مِنْ أَعْبَاءِ النُّبُوَّةِ، وَخَوْفًا مِمَّا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا مِنْ مُبَايَنَةِ الْخَلْقِ جَمِيعًا، كَمَا يَطْلُبُ الرَّجُلُ الرَّاحَةَ مِنْ غَمٍّ يَنَالُهُ فِي الْعَاجِلِ بِمَا يَكُونُ فِيهِ زَوَالُهُ عَنْهُ وَلَوْ أَفْضَى إِلَى إِهْلَاكِ نَفْسِهِ عَاجِلًا، حَتَّى إِذَا تَفَكَّرَ فِيمَا فِيهِ صَبْرُهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْعُقْبَى الْمَحْمُودَةِ صَبَرَ وَاسْتَقَرَّتْ نَفْسُهُ"[67].

وقد علق عليه ابن حجر بقوله: "أَمَّا الْإِرَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الزِّيَادَةِ الْأُولَى فَفِي صَرِيحِ الْخَبَرِ أَنَّهَا كَانَتْ حُزْنًا عَلَى مَا فَاتَهُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي بَشَّرَهُ بِهِ وَرَقَةُ، وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الثَّانِيَةُ بَعْدَ أَنْ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ وَقَالَ لَهُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا فَيَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ بِمَعْنَى الَّذِي قَبْلَهُ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ

[67] نقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في **فتح الباري**، ج١٢، ص٣٦٠.

فَوَقَعَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ مَجِيءِ جِبْرِيلَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِمَّا أَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ[68] من طَرِيق النُّعْمَان بن رَاشد عَن ابن شِهَابٍ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ، وَفِيهِ: فَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. قَالَ: فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَطْرَحَ نَفْسِي مِنْ حَالِقِ جَبَلٍ. أَيْ مِنْ عُلُوِّهِ"[69].

ومراد ابن حجر هنا أن سبب إرادة التردي الأولى المذكورة في بلاغ الزهري ليس ما ذكره الإسماعيلي من الضعف عن تحمّل أعباء الدعوة وخوف مخالفة الناس، بل هو مجرد الحزن على فتور الوحي، وأن يكون قد انقطع مطلقا بحيث تفوته البشارة التي بشره بها ورقة، وما ذكره الإسماعيلي يمكن أن يكون تفسيرا لهمٍّ وحديث نفس وقع للنبي صلى الله عليه وسلم أول الأمر، حينما فجأه جبريل بأنه رسول الله حقا، وإن كان الأقرب أن الحزن على فتور الوحي وحده هو السبب، حتى مع تكرار المحاولة.

والمقصود من هذا النقل الطويل التنبيه إلى عناية العلماء من قديم بالذب عن العصمة النبوية، وأن الطعن الذي أشار إليه الإسماعيلي، وكذلك جوابه عليه وتعليق ابن حجر، إنما كان متجها إلى مسألة الشك في النبوة، أما مجرد محاولة التردي من شواهق الجبال فلم يَرِد الطعن بها، ولم يلتفت الجواب إليها على أنها تشكل على العصمة، وعلى هذا عامة الأقدمين من السلف ومن تبعهم من المحدثين والمفسرين ورواة السيرة وشراحها حتى العصور المتأخرة، حيث طرأت هذه المسألة بسبب استغلال الملاحدة من المستشرقين[70] والعلمانيين لهذا الخبر؛ للطعن في صحيح الإمام البخاري، أو في السنة عموما، أو للطعن في مقام النبوة بفرية الاختلال العقلي والاعتلال النفسي، فينتدب المدافعون بإنكار الخبر رأسا، والتشنيع على نقلته وقابليه، مع أن رد فرية الملاحدة لا تتوقف على المبالغة في تكذيب الخبر وإنكار جوازه واحتماله، بل يكفي في ذلك ما ذكره العلماء الأقدمون من تجويز كون ذلك حصل مبكرا قبل رسوخ النبوة ومؤالفة الوحي، وأنه مقتضى الطبيعة البشرية، لا سيما ولم ينزل بعدُ من شرائع الإيمان ما يقتضي شناعته ومنعه، بل ومن العلماء من جعل الخبر من شواهد النبوة ودلائل صدق الوحي كما سيأتي.

---

[68] ينظر: الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج٢٤، ص٥٢٠. وهي من الروايات التي تتبعها الألباني وبين ضعفها كما أشرنا سابقا.

[69] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٢، ص٣٦٠.

[70] ومع ذلك فمن المستشرقين من مال إلى عدم قبول الخبر، يقول المستشرق الإنجليزي مونتغمري وات (ت:٢٠٠٦م): (وفى نصوص منقولة عن الزهرى إشارات متتالية إلى مشاعر الخوف وما شابهها عند محمد صلّى الله عليه وسلم، ويمكن تمييز تجربتين خاضهما الرسول صلّى الله عليه وسلم، الأولى: الخوف من تجربة الوحى، والثانية: يأسه الذى أدى به الى التفكير فى الانتحار...، والشعور باليأس يمكن أن يكون موازيا لما حدث لأنبياء العهد القديم...، وعلى أية حال، ففكرة الانتحار يمكن- بشق النفس- عزوها الى محمد صلّى الله عليه وسلم، فمادام النبى لم يذكر ذلك عن نفسه فمن الصعب أن نعزوها إليه). اللاهوري، **حياة محمد**، ص ١١٨-١٢٠.

قال القاضي عياض: "قَد يُحْمَل عَلَى أنه كَان أَوَّل الأمْر كَمَا ذَكَرْنَاه، أَو أَنَّه فَعَل ذَلِك لِما أحرجه من تَكْذِيب من بَلَّغَه، كَمَا قال تَعالَى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [**الكهف**:6]، وَيُصَحّح مَعْنَى هَذَا التّأوِيل حَدِيثٌ رواه شَرِيك عَن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَقِيل عَن جَابِر بن عَبْد الله أنّ الْمُشْرِكِين لَمّا اجْتَمَعُوا بِدَار النَّدْوَة لِلتَّشاوُر فِي شَأن النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّم، وَاتَّفَق رَأْيُهُم عَلَى أن يَقُولُوا إنَّه سَاحِر، اشْتَدّ ذَلِك عَلَيْه، وَتَزَمَّل فِي ثِيَابه وَتَدَثَّر فِيهَا، فَأتَاه جِبْرِيل فَقَال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾ [**المزمل**:1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [**المدثر**:1]، أو خاف أَنّ الفَتْرَة لِأَمْر أَو سَبَب مِنْه، فَخَشِي أن تَكُون عُقُوبَة من رَبّه، فَفَعَل ذَلِك بِنَفْسِه، **وَلَم يَرِد بَعْدُ شَرْعٌ بِالنَّهْي عَن ذَلِك فَيُعْتَرَض بِه**، ونحو هذا فِرَار يُونُس عَلَيْه السَّلَام خَشيَة تَكْذِيب قَوْمِه لَه...، فَتَكُون هَذِه الْقِصَّة إذاً قَبْل نُبُوَّتِه"[71].

وفسر المقريزي[72] إرادة التردي بشدة الاشتياق للوحي، فقال: "والتحقيق أن جبريل عليه السلام لما جاءه بغار حراء وأقرأه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [**العلق**:1]، ورجع إلى خديجة، مكث ما شاء الله أن يمكث لا يرى شيئا، وفتر عنه الوحي، فاغتم لذلك، **وذهب مرارا ليتردى من رؤوس الجبال شوقا إلى ما عاين أول مرة من حلاوة مشاهدة وحي الله إليه"**[73].

وأما الاستدلال بالخبر فنجده عند أحد شراح البخاري، وهو أحمد بن إسماعيل الكوراني الشافعي ثم الحنفي (ت:٨٩٣هـ)، حيث استدل به على عدم علم النبي بنبوته حتى بعد اللقاء الأول مع جبريل، قال: "ولِمَ كان يذهب إلى الشواهق ليُلقي نفسَه لو كان عالما بالنبوة؟!"[74]، والكوراني أصلا لا يرى حرجا من إثبات شك النبي صلى الله عليه وسلم في الوحي أول الأمر، بل يراه مقتضى أحاديث بدء الوحي، ويردّ على القاضي عياض في ذلك.

كذلك استدل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في "**فقه السيرة**" بالخبر على صحة الوحي، والرد على المشككين في حقيقة النبوة، الزاعمين بأنها إلهام أو وحي نفسي، ومما قال في ذلك: "ونحن حينما ننظر إلى مثل هذه التمحلات العجيبة التي لا يرى العاقل مسوغا لها إلا التهرب من الإقرار بنبوته عليه الصلاة والسلام، ندرك في جلاء ووضوح الحكمة الإلهية الباهرة من بدء نزول الوحي عليه صلّى الله عليه وسلم بهذه

---

[71] القاضي عياض، **الشفا**، ج٢، ص١٠٤-١٠٦.

[72] أحمد بن علي بن عبد القادر، توفي سنة ٨٤٥هـ، الزركلي، **الأعلام**، ج١، ص١٧٧.

[73] المقريزي، أحمد بن علي، **إمتاع الأسماع**، ج١، ص٣١.

[74] الكوراني، أحمد بن إسماعيل، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، ج١، ص٣٨.

الطريقة التي استعرضناها الآن، في حديث الإمام البخاري. لماذا رأى رسول الله جبريل بعيني رأسه لأول مرة، وقد كان بالإمكان أن يكون الوحي من وراء حجاب؟ لماذا قذف الله في قلبه عليه الصلاة والسلام الرعب منه والحيرة في فهم حقيقته، وقد كان ظاهر محبة الله لرسوله وحفظه له يقتضي أن يلقي السكينة في قلبه ويربط على فؤاده فلا يخاف ولا يرتعد؟ لماذا خشي على نفسه أن يكون هذا الذي تمثل له في الغار أتيّاً من الجن، ولم يرجح على ذلك أن يكون ملكا أمينا من عند الله؟ لماذا انفصل الوحي عنه بعد ذلك مدة طويلة، وجزع النّبي صلّى الله عليه وسلم بسبب ذلك جزعا عظيما حتى إنه كان يحاول –كما يروي الإمام البخاري– أن يتردى من شواهق الجبال؟.." إلى آخره[75].

وما ذكره البوطي هنا ينبهنا إلى قيمة دلالية مهمة جدا لمظاهر بشرية النبي صلى الله عليه وسلم الواردة في سيرته، ففيها أبلغ الرد على فرضية عبقرية الأنبياء، التي يحتال بها بعض الفلاسفة قديما والمستشرقين حديثا لاستبعاد حقيقة الوحي الإلهي، وطلبا لتفسيرٍ مادي لآيات النبوة وخوارق الإعجاز[76]، فالذين يبادرون لإنكار أو تأويل هذه المظاهر ظنا أنها تنافي العصمة الواجبة، يفرطون في هذه الدلالة الثمينة.

أما مراعاة نظائر هذه المسألة في العصمة فمثل قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء:73-75]، فلولا تثبيت الله تعالى لنبيه وعصمته له لفتنه الكفار واستمالوه ليداهنهم في الوحي، ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم:9]، فكذلك عصمه الله وثبت فؤاده عندما حزن حزنا شديدا عند فتور الوحي عنه مدة بعد نزوله أول مرة، حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت، فأرسل الله جبريل يتجلى له فيثبته ويردعه عن إهلاك نفسه، فهذه هي العصمة بعينها، أما افتراض أن العصمة تقتضي ألا يتعرض النبي صلى الله عليه وسلم أصلا للحزن الشديد، والجزع من احتمال انصراف النبوة عنه، وما يترتب على ذلك من احتمال همه بإلقاء نفسه من الشواهق، فهذا تفريط في مقتضى الطبيعة البشرية، ومقتضى هول ما واجهه النبي صلى الله عليه وسلم من مفاجأة الوحي أولا، ثم فتوره عنه تاليا. فالواجب الجمع بين العصمة ومقتضيات الطبيعة البشرية.

---

[75] البوطي، محمد سعيد رمضان، **فقه السيرة**، ص ٦٤.

[76] ينظر مثلا: عماد الدين خليل، **المستشرقون والسيرة النبوية**، ص ١٠، ١١. وقد ألف عباس العقاد كتاب "**عبقرية محمد**" بمنأىً عن هذا القصد؛ فقد ألفه دفاعا ضد شبهة العنف وظلم المرأة، وهو يقصد بالعبقرية العظمة والكمال البشري، ينظر كتابه ص ٢١، ٢٢.

وقد تكرر في القرآن الكريم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الجزع من تكذيب الكفار، والمبالغة في الحزن المؤدي للهلاك، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف:6]، وقوله: ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ [الشعراء:3]، وقوله: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر:8]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [الأنعام:35]، وقوله: ﴿ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾ [النحل:127]، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدۡرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾ [الحجر:97]، فدلت هذه النصوص على معاناة النبي صلى الله عليه وسلم شدة الحزن بسبب ما يواجهه من التكذيب والاستهزاء والمكر، وهذا هو مقتضى بشريته صلى الله عليه وسلم.

يقول الشيخ محمد رشيد رضا عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴾ [هود:12]: "إِنَّ ضِيقَ الصَّدْرِ وَكِتْمَانَ بَعْضِ الْوَحْيِ مِمَّا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، وَشَأْنُهُ أَنْ تَقْتَضِيه الْحَالُ، بِحَسَبِ الْمَعْهُودِ مِنْ طِبَاعِ النَّاسِ، فَهَلْ أَنْتَ مُجْتَرِحٌ لِهَذَا التَّرْكِ، أَوْ مُسْتَسْلِمٌ لِمَا يَعْرِضُ لَكَ بِمُقْتَضَى الْبَشَرِيَّةِ مِنْ ضِيقِ الصَّدْرِ؟ كَلَّا لَا تَفْعَلْهُ. فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾ [النحل:127]، وَقَوْله: ﴿الٓمٓصٓ ١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ٢﴾ [الأعراف:1-2]، وَقَوْلِهِ: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف:6]، وَقَوْلِهِ: ﴿طسٓمٓ ١ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٣ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ٤﴾ [الشعراء:1-4]، أَيْ لَعَلَّكَ قَاتِلُهَا غَمًّا وَانْتِحَارًا؟ أَيْ لَا تَفْعَلْ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ عِنَادَهُمْ وَجُحُودَهُمْ وَإِعْرَاضَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ وَشِدَّةَ اهْتِمَامِكَ بِأَمْرِهِمْ فِيمَا لَيْسَ أَمْرُهُ بِيَدِكَ، مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُفْضِيَ إِلَى ذَلِكَ لَوْلَا عِصْمَتُنَا إِيَّاكَ وَتَثْبِيتُنَا لَكَ، فَهَلْ تُصِرُّ عَلَيْهِ حَتَّى تَبْخَعَ نَفْسَكَ؟ لَا، لَا، وَيُوَضِّحُ هَذَا الْمَعْنَى فِي كَوْنِ الْإِرْشَادِ مَبْنِيًّا عَلَى بَيَانِ الْوَاقِعِ فِي تِلْكَ الْوَقَائِعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء:74]"[77].

[77] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، ج١٢، ص٢٧.

ويقول أيضا عند تفسير قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝٢﴾ [الأعراف:2]، "وَالنَّهْيُ أَوِ الدُّعَاءُ عَنْ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَقْبَلِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَظِنَّةُ الْوُقُوعِ فِي نَفْسِهِ، وَبِحَسْبِ سُنَنِ اللهِ وَنِظَامِ الْأَسْبَابِ فِي خَلْقِهِ، وَالْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَحُولَ دُونَ وُقُوعِهِ مَانِعٌ كَعِنَايَةِ اللهِ وَتَأْيِيدِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، بَلْ هُوَ أَعْظَمُ شَأْنٍ بَيْنَ اللهِ تَعَالَى وَبَيْنَ عِبَادِهِ، وَقَدْ كَانَ فِي أَوَّلِ مَا نَزَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل:5]، ثُمَّ نَزَلَ فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٢١﴾ [الحشر:21]، وَكَانَ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيَفْصِمُ عَنْهُ الْوَحْيُ وَهُوَ يَتَفَصَّدُ عَرَقًا، وَكَانَ يَكَادُ يَهِيمُ بِشِدَّةِ وَقْعِهِ وَعِظَمِ تَأْثِيرِهِ، **حَتَّى يَكَاد يُلْقِي بِنَفْسِهِ مِنْ شَاهِقِ الْجَبَلِ**، وَأَيُّ قَلْبٍ يَحْتَمِلُ وَصَدْرٍ يَتَّسِعُ لِكَلَامِ اللهِ الْعَظِيمِ، يَنْزِلُ بِهِ عَلَيْهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، إِذَا لَمْ يَتَوَلَّ سُبْحَانَهُ بِفَضْلِهِ شَرْحَهُ وَإِعَانَتَهُ عَلى حمله"[78].

هذا، وقد تتابع علماء المسلمين على تداول خبر إرادة النبي صلى الله عليه وسلم التردي من رؤوس الجبال، وإقرار روايته ونقله، ابتداء بالإمام الزهري صاحب البلاغ، ثم رواته عن الزهري بإسنادي البخاري: يحي بن بكير عن الليث عن عقيل، وعبد الله بن محمد عن عبد الرزاق عن معمر، ثم الإمام البخاري الذي أودع هذا البلاغ في كتابه الصحيح الذي سماه: "**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**"، فهؤلاء رجال إسناد البخاري فقط، وأضعافهم من المحدثين في أسانيد الخبر الأخرى عند غير البخاري، ومنهم العلماء والفقهاء، والأئمة النقاد، ومنهم من تقصّد الصحيحين بالتعقب كالإمام الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، في كتابه الشهير: "**الإلزامات والتتبع**"، وأعلّ كثيرا من الأحاديث بالإرسال؛ لعدم حضور الراوي القصة، ولم يتعرض لهذا الخبر بالنقد والإنكار، وكذا غيره ممن جاء بعده. ولا يقال هنا: إن كثرة النقلة لا عبرة بها، وإن من أسند فقد أحال وسقطت عنه العهدة؛ فإن هذا إنما يقال في حق الرواة الضعفاء، وهؤلاء أئمة أثبات، كما أن هذا يقال في شأن التثبت من صدق الخبر، لا في إنكار جوازه عقلا، والبحث هنا ليس في إثبات الخبر؛ فقد قررنا عدم اتصاله سندا، وإنما في التشنيع على قابليه، ومجوزي ما فيه، فهذا لا يخلو من غضاضة وافتيات على الأكابر من أئمة السلف وعلماء السيرة الأقدمين، وكأنهم غفلوا عما فيه مطعن في نبيهم عليه الصلاة والسلام! فرووه وتناقلوه خلفا

---

[78] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، ج٨، ص٢٧٠.

عن سلف، دون أن يفطن واحد منهم لما فطن إليه المعاصرون، ولا سيما من بالغ في التشنيع منهم، وجعله منكرا من القول وزورا، كما سبق في موقف الشيخ عرجون!

وقد حاولت جرد من روى أو ذكر أو استشهد بهذا البلاغ من العلماء حسب الطاقة، فأحصيت ممن أقر الأثر من مؤلفي السيرة: الدولابي[79] (ت:٣١٠هـ)، ابن حبان (ت:٣٥٤هـ)[80] ، أبو سعد النيسابوري (ت:٤٠٦هـ)[81]، أبو نعيم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)[82]، واسم كتابه: "**دلائل النبوة**"، البيهقي (ت:٤٥٨هـ)[83]، واسم كتابه: "**دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**"، ابن عبد البر[84] (ت:٤٦٣هـ)، أبو محمد البغوي (ت:٥١٦هـ)[85]، قوام السنة[86] (ت:٥٣٥هـ)، القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ)، وقد ذكرنا أنه شكك فيه، وذكر له تأويلا على فرض صحته، ولم يجزم برده[87]، ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)[88]، سبط ابن الجوزي (ت:٦٥٤هـ)[89]، محب الدين الطبري (ت:٦٩٤هـ)[90] ابن منظور (ت:٧١١هـ)[91]، ابن سيد الناس (ت:٧٣٤هـ)[92]، الذهبي (ت:٧٤٩هـ)[93]، ابن القيم[94] (ت:٧٥١هـ)، ابن كثير (ت:٧٧٤هـ)[95]، ابن العاقولي[96] (ت:٧٩٧هـ)، المقريزي (ت:٨٤٥هـ)[97]، العامري الحرضي

---

[79] ينظر: الدولابي، **الذرية الطاهرة** ص ٣٣.

[80] ينظر: ابن حبان، محمد بن حبان، **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**، ج١، ص٦٦.

[81] ينظر: أبو سعد النيسابوري، عبد الملك بن أبي عثمان، **مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى**، ج١، ص٤٢٦.

[82] ينظر: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، **دلائل النبوة**، ص ٢١٣.

[83] ينظر: البيهقي، "**دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، ج٢، ص١٣٨.

[84] ينظر: ابن عبد البر، **الدرر في اختصار المغازي والسير**، ص ٣٣.

[85] ينظر: البغوي، الحسين بن مسعود، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، ص ١٧، ١٨.

[86] ينظر: قوام السنة الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، **المبعث والمغازي**، ص ١٨٤، وقد كتب المحقق حاشية طويلة نبه فيها على كونه بلاغا غير مسند، وفرّق بين الهم بالتردي وبين إرادته والشروع فيه، بأن الأول محتمل، والثاني معارض للعصمة.

[87] ينظر: القاضي عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، ج٢، ص١٠٢-١٠٤.

[88] ينظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "**الوفا بأحوال المصطفى**"، ج١، ص٢٦٠، ٢٦١. ابن الجوزي، **المنتظم**، ج١، ص٣٥٠.

[89] ينظر: سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي، **مرآة الزمان**، ج٣، ص٩٤.

[90] ينظر: محب الدين الطبري، أحمد بن عبد الله، **خلاصة سير سيد البشر**، ص ٤١.

[91] ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، **مختصر تاريخ دمشق**، ج٢، ص٩١.

[92] ينظر: ابن سيد الناس، محمد بن محمد، **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، ج١، ص١٠٣، ١٠٤.

[93] ينظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج١، ص١١٩.

[94] ينظر: ابن القيم، **مدارج السالكين**، ج٣، ص١٢١.

[95] ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **السيرة النبوية**، ج١، ص٣٨٦.

[96] ينظر: ابن العاقولي، محمد بن محمد، **الرصف لما روي عن النبي من الفعل والوصف**، ج١، ص٤٢.

[97] ينظر: المقريزي، **إمتاع الأسماع**، ج٣، ص١٣، ١٤.

(ت:٨٩٣هـ)[98]، السيوطي (ت:٩١١هـ)[99]، القسطلاني (ت:٩٢٣هـ)[100]، الصالحي (ت:٩٤٢هـ)[101]، الديار بكري (ت:٩٦٦هـ)[102]، نور الدين الحلبي (ت:١٠٤٤هـ)[103]، محمد بن عبد الوهاب[104] (ت:١٢٠٦هـ)، عبد القادر الشنقيطي[105] (ت:١٣٣٧هـ).

وممن أقر الأثر من شراح السيرة: السهيلي[106] (ت:٥٨١هـ)، ملا علي قاري (ت:١٠١٤هـ)[107]، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت:١١٢٢هـ)[108].

ولا يخفى أن من يؤلف كتابا ليعرف الناس به على نبيهم، ثم يدس فيه ما يقدح في عصمته ونبوته بجلاء، أنه إما غاش منافق، وإما أحمق جاهل، ولا يسوَّغ مثل هذا بأنه جمعٌ لا يشترط فيه الصحة، ومن أسند فقد برئ؛ فإن هذا إنما يقال فيما لا يشكل مع أصول الدين، وأما ما أشكل بجلاء فيمتنع أن يطْبق العلماء على إهمال التنبيه عليه والتحذير منه، فدل ذلك على أنهم لم يروا في بلاغ الزهري الذي نقلوه للناس ما يعطل العصمة الشرعية الواجبة بمقتضى الأدلة الصحيحة.

وأما شراح صحيح البخاري فلم أر أحدا منهم على كثرتهم استنكر الأثر على طريقة المعاصرين، وإنما نبه بعضهم على عدم اتصاله، دون أن يجزموا بنكارة متنه، بل من شكك فيه كالقاضي عياض ذكر له تأويلا محتملا كما سبق.

وبالجملة فالعلماء الأقدمون قاطبة على إقراره بهذا المعنى الذي ذكرنا، وعدم الجزم بتعارضه مع العصمة على طريقة المعاصرين، ولم أعثر للآن على من أنكره إنكارا باتا من الأقدمين.

---

[98] ينظر: العامري الحرضي، يحيى بن أبي بكر، **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**، ج١، ص٦٥.

[99] ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الخصائص الكبرى**، ج١، ص١٥٦.

[100] ينظر: القسطلاني، أحمد بن محمد، **المواهب اللدنية**، ج١، ص١٢٠.

[101] ينظر: الصالحي، محمد بن يوسف، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، ج١، ص١٥.

[102] ينظر: الديار بكري، حسين بن محمد، **تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس**، ج١، ص٢٨٢.

[103] ينظر: نور الدين الحلبي، علي بن إبراهيم، **إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون**، ج١، ص٣٧٢.

[104] ينظر: محمد بن عبد الوهاب، **مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم**، ص ٧٩.

[105] ينظر: المجلسي الشنقيطي، عبد القادر بن محمد، **نزهة الأفكار في شرح قرة الأبصار**، ج١، ص١٢٠.

[106] ينظر: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، **الروض الأنف**، ج٢، ص٢٦٣.

[107] ينظر: ملا علي قاري، علي بن سلطان محمد، **شرح الشفا**، ج٢، ص١٨٨.

[108] ينظر: الزرقاني، **شرح المواهب اللدنية**، ج١، ص٤٠٢.

بل حتى المعاصرون منهم من قبله واستشهد به واستنبط دلالاته، فممن أورد الأثر من العلماء وكتاب السيرة المعاصرين: محمد عبده[109] (ت:١٣٢٣هـ)، محمد الخضري[110] (ت:١٣٤٥هـ)، محمد حسين هيكل (ت:١٣٧٦هـ)[111]، مصطفى السباعي[112] (ت:١٣٨٤هـ)، وفسر محاولة التردي بأنها كانت (ظنا منه أن الله قد قلاه بعد أن اختاره لشرف الرسالة)، محمد رضا[113]، محمد أبو زهرة[114]، سعيد حوى[115]، البوطي[116]، وجعل الحادثة من وجوه الدفاع عن صحة الوحي، المباركفوري[117]، منير الغضبان[118]، وقد نقل الخبر عن المقريزي دون تعقب، إبراهيم العلي[119]، أحمد غلوش[120]، محمد بن مصطفى الدبيسي[121]، محمد إلياس الفالوذة[122].

ويلاحظ أن بعض كتاب السيرة عند الحديث عن فتور الوحي تحاشوا التعرض للخبر، فأغفلوه، فلا هم أوردوه، ولا هم أنكروه، بل اكتفوا بالإشارة إلى شدة حزن النبي صلى الله عليه وسلم على انقطاع الوحي عنه[123].

الخاتمة

---

[109] ينظر: محمد عبده، **تفسير جزء عم**، ص ١٠٩.

[110] ينظر: محمد الخضري، **نور اليقين في سيرة سيد المرسلين**، ص ٢٨.

[111] ينظر: محمد حسين هيكل، **حياة محمد صلى الله عليه وسلم**، ص ٩٨.

[112] ينظر: مصطفى السباعي، **السيرة النبوية دروس وعبر**، ص ٤٦.

[113] ينظر: محمد رضا، **محمد صلى الله عليه وسلم**، ج١، ص٨٩.

[114] ينظر: محمد أبو زهرة، **خاتم النبيين**، ج١، ص٢٧٦.

[115] ينظر: سعيد حوى، **الأساس في السنة وفقهها**، ج١، ص١٩٥.

[116] ينظر: البوطي، **فقه السيرة**، ص ٦٤.

[117] ينظر: المباركفوري، صفي الرحمن بن عبد الله، **الرحيق المختوم**، ص ٥٩.

[118] ينظر: منير الغضبان، **المنهج الحركي للسيرة النبوية**، ج١، ص١٩.

[119] ينظر: إبراهيم العلي، **صحيح السيرة النبوية**، ج١، ص٥١.

[120] ينظر: أحمد غلوش، **السيرة النبوية والدعوة في العهد المكي**، ص ٣٢٤.

[121] ينظر: الدبيسي، محمد بن مصطفى، **السيرة النبوية بين الآثار المروية والآيات القرآنية**، ص ٢٦٦.

[122] ينظر: محمد إلياس الفالوذة، **الموسوعة في صحيح السيرة النبوية**، ص ٢٤٠.

[123] ينظر مثلا: الطهطاوي، رفاعة رافع، (ت:١٢٩٠هـ)، **نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز**، ص ١٠٢. النجار، محمد الطيب (ت:١٤١١هـ)، **القول المبين في سيرة سيد المرسلين**، ص ١١٠، ١١١. الغزالي، محمد (ت:١٤١٦هـ)، **فقه السيرة**، ص ٩٢، ولم يذكر الحزن. الصوياني، محمد، **السيرة النبوية كما جاءت في الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٧٠. السلمي، محمد بن صامل وآخرون، **صحيح الأثر وجميل العبر من سيرة خير البشر**، ص١٠٠، وذكروا الاشتياق بدل الحزن.

بعد هذا العرض والمناقشة الموجزة لما قيل قديما وحديثا حول بلاغ الزهري وما تضمنه من ذكر حزن النبي صلى الله عليه وسلم بسبب انقطاع الوحي عنه، إلى حد سعيه لإلقاء نفسه من فوق رؤوس الجبال، نخلص إلى النتائج التالية:

- عدم ثبوت الخبر بذلك، لا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا موقوفا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، وغايته أن يكون من أخبار السيرة التي جرت عادة المحدّثين بعدم التشديد فيها.
- تتابع عامة رواة ومؤلفي السيرة قديما وحديثا على نقل الخبر دون إنكاره أو الجزم بمناقضته العصمة.
- انحصار المبالغة في إنكار الخبر في بعض المعاصرين؛ نتيجة التسليم بمناقضة الخبر للعصمة النبوية، والانزعاج من استغلال بعض الطاعنين لذلك.
- تضعيف بعض روايات السيرة حسب قواعد المحدّثين، لا يغني عن توجيه معناها إذا أقرها الأقدمون في مصنفاتهم؛ لئلا يفضي ذلك إلى الافتيات عليهم وتسفيه آرائهم.
- أن تغليظ حرمة الانتحار من الشرائع الراسخة في الإسلام، لكنه متأخر زمانا عن مرحلة بدء نزول الوحي، فلا يصلح دليلا على نكارة بلاغ الزهري.
- وجوب الموازنة بين مقتضيات العصمة، ومقتضيات بشرية النبي صلى الله عليه وسلم.
- العاطفة الدينية والغيرة على الإسلام والحماسة له لا تبرر تجاوز المنهج العلمي في البحث والدفاع عن العقيدة.

المراجع

1. الأسود، سميحة حسن، **بلاغات الإمام الزهري وإدراجاته في صحيح البخاري**، مجلة الجامعة الإسلامية، (غزة: الجامعة الإسلامية)، ع ٢، يونيو ٢٠١١م.
2. الأشقر، محمد سليمان، **أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالتها على الأفعال الشرعية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤٢٦هـ).
3. الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (الرياض: دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ).
4. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ).
5. البغوي، الحسين بن مسعود، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، (دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤١٦هـ).
6. البوطي، محمد سعيد، **فقه السيرة**، (دمشق: دار الفكر، ط٢٥، ١٤٢٦هـ).

7. البيهقي، أحمد بن الحسين، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ).
8. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، جمع: عبد الرحمن ابن قاسم، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ).
9. ابن الجوزي، **الوفا بأحوال المصطفى**، تصحيح: محمد زهدي النجار، (الرياض: المؤسسة السعيدية، د.ط، د.ت).
10. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **المنتظم**، تحقيق: محمد عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ).
11. ابن حبان، محمد بن حبان، **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**، صححه: عزيز بك، (بيروت: دار الكتب الثقافية، ط٣، ١٤١٧هـ).
12. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ).
13. ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (دمشق: دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ).
14. ابن حزم، علي بن أحمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ط، د.ت).
15. الحلبي، علي بن إبراهيم، **إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٧هـ).
16. حمادة، فاروق، **مصادر السيرة النبوية وتقويمها**، (دمشق: دار القلم، ط٣، ١٤٢٤هـ).
17. حوّى، سعيد، **الأساس في السنة وفقهها**، (حلب: دار السلام، ط٣، ١٤١٦هـ).
18. الخضري، محمد، **نور اليقين من سيرة سيد المرسلين**، (دمشق: دار الفيحاء، ط٢، ١٤٢٥هـ).
19. خليل، عماد الدين، **المستشرقون والسيرة النبوية**، (بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٦هـ).
20. الدبيسي، محمد مصطفي، **السيرة النبوية بين الآثار المروية والآيات القرآنية**، (القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين شمس، د.ط، ١٤٣١هـ).
21. الدولابي، محمد بن أحمد، **الذرية الطاهرة**، تحقيق: سعد المبارك، (الكويت: الدار السلفية، ط١، ١٤٠٧هـ).
22. الديار بكري، حسين بن محمد، **تاريخ الخميس بأحوال أنفس نفيس**، (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت).

23. الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ).
24. الذهبي، **تاريخ الإسلام**"، تحقيق: عمر تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣هـ).
25. الذهبي، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٣٨٢هـ).
26. الرازي، محمد بن عمر، **عصمة الأنبياء**، تقديم ومراجعة: محمد حجازي، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٠٦هـ).
27. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ).
28. رزق الله أحمد، مهدي، **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات والنشر، ط١، ١٤١٢هـ).
29. رضا، محمد رشيد، **تفسير المنار**، (القاهرة: الهيئة المصرية، د.ط، ١٩٩٠م).
30. رضا، محمد، **محمد صلى الله عليه وسلم**، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ط، ١٣٨٥هـ).
31. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، **شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ).
32. الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م).
33. الزهراني، ضيف الله، **مصادر السيرة النبوية**، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت).
34. أبو زهرة، محمد، **خاتم النبيين**، (القاهرة، دار الفكر العربي، د.ط، ١٤٢٥هـ).
35. السباعي، مصطفى، **السيرة النبوية، دروس وعبر**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٥هـ).
36. السبتي، علي بن أحمد، **تنزيه الأنبياء عما نسبه إليهم حثالة الأغبياء**، تحقيق: محمد رضوان الداية، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١١هـ).
37. سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزأوغلي، **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: محمد بركات وآخرين، (دمشق: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٤هـ).
38. ابن سعد، محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ).
39. السعدي، عيسى، **خلاصات في مباحث النبوات**، (السعودية: دار الأوراق الثقافية، د.ط، ١٤٣٦هـ).

40. سلامة، محمد يسري، **مصادر السيرة النبوية**، (القاهرة: دار الجبرتي، دار الندوة، ط١، ١٤٣١هـ).

41. السلمي، محمد بن صامل ورفاقه، **صحيح الأثر وجميل العبر في سيرة خير البشر**، (جدة: مكتبة روائع المملكة، ط١، ١٤٣١هـ).

42. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، **الروض الأنف**، تحقيق: عمر السلامي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢١هـ).

43. ابن سيد الناس، محمد بن محمد، **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، تعليق: إبراهيم رمضان، (بيروت: دار القلم، ط١، ١٤١٤هـ).

44. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الخصائص الكبرى**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

45. الشربيني، عماد، **رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم**، (القاهرة: مطابع دار الصحيفة، ط١، ١٤٢٤هـ).

46. الشريف المرتضى، علي بن الحسين، **تنزيه الأنبياء**، تصحيح وتعليق: فاطمة شعار، (إيران: نشر المدرسة العليا للشهيد المطهري، ط١، ١٤٢٢هـ).

47. الشنقيطي، عبد القادر، **نزهة الأفكار في شرح قرة الأبصار في سيرة النبي المختار**، تحقيق: جماعة من ذوي المؤلف، (موريتانيا: نشر على نفقة اعزيزي السباعي، د.ط، ١٤٢٢هـ).

48. أبو شهبة، محمد، **السيرة النبوية الصحيحة في ضوء القرآن والسنة**، (دمشق، دار القلم، ط٨، ١٤٢٧هـ).

49. الشوكاني، محمد بن علي، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عناية، (دمشق: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ).

50. شيبة الحمد، عبد القادر، **القصص الحق في سيرة سيد الخلق**، (الرياض، ط٤، ١٤٣٤هـ).

51. الصالحي، محمد بن يوسف، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، تحقيق: عادل عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ).

52. الصوياني، محمد، **السيرة النبوية كما جاءت في الأحاديث الصحيحة**، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٤هـ).

53. ضيف الله، محمد الخضر، **عصمة الأنبياء في الكتاب والسنة والرد على الشبهات الواردة عليها**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د.ط، ١٣٩٦هـ).

54. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ).

55. الطهطاوي، رفاعة، **نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز**، (القاهرة: دار الذخائر، ط١، ١٤١٩هـ).

56. العازمي، موسى، **اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون**، (الكويت: المكتبة العامرية، ط١، ١٤٣٢هـ).

57. ابن العاقولي، محمد بن محمد، **الرصف لما روي عن النبي من الفعل والوصف**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ).

58. العامري، يحي بن أبي بكر الحرضي، **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**، (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت).

59. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **الدرر في اختصار المغازي والسير**، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٤٠٣هـ).

60. ابن عبد الوهاب، محمد، **مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم**، (الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية، ط١، ١٤١٨هـ).

61. عبده، محمد، **تفسير جزء عم**، (مصر: الجمعية الخيرية الإسلامية، ط٣، ١٣٤١هـ).

62. عرجون، محمد الصادق، **محمد رسول الله**، (دمشق: دار القلم، ط٢، ١٤١٥هـ).

63. العفاني، سيد، **وا محمداه**، (القاهرة: دار العفاني، ط١، ١٤٢٧هـ).

64. العقاد، عباس، **عبقرية محمد**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، د.ط، ٢٠١٢م).

65. العلي، إبراهيم، **صحيح السيرة النبوية**، (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط١، 1415 هـ).

66. العوشن، محمد، **ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية**، (الرياض: دار طيبة، ط١، ٢٠١٣م).

67. الغزالي، محمد، **فقه السيرة**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٢٧هـ).

68. الغزنوي، جمال الدين، أحمد بن محمد، **أصول الدين**، تحقيق: عمر الداعوق، (بيروت: دار البشائر الإسلامية ط١، ١٤١٩هـ).

69. الغضبان، منير، **المنهج الحركي للسيرة النبوية**، (الأردن: مكتبة المنار، ط٦، ١٤١١هـ).

70. غلوش، أحمد، **السيرة النبوية والدعوة في العهد المكي**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ).

71. فالوذة، محمد إلياس، **الموسوعة في صحيح السيرة النبوية**، (مكة المكرمة: مطابع الصفا، ط١، ١٤٢٣هـ).

72. القادياني، محمد علي، **حياة محمد ورسالته**، ترجمة: منير البعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٠هـ).

73. القاضي عياض، عياض بن موسى، **الشفا في تعريف حقوق المصطفى**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٠٩هـ).

74. القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط٧، ١٣٢٣هـ).

75. القسطلاني، **المواهب اللدنية**، (القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت).

76. القفاري، ناصر، **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**، (الناشر المؤلف، ط١، ١٤١٤هـ).

77. قوّام السنة، أبو القاسم، إسماعيل التيمي الأصبهاني، **المبعث والمغازي**، اعتنى به: محمد الرباح، (ليبيا: دار الوليد، ط١، ١٤٣١هـ).

78. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **مدارج السالكين**، تحقيق: محمد البغدادي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ).

79. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ه1390هـ).

80. الكوراني، أحمد، **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**، تحقيق: أحمد عزو، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٩هـ).

81. المباركفوري، صفي الرحمن، **الرحيق المختوم**، (بيروت: دار الهلال، ط١، ١٤٢٢هـ).

82. المحب الطبري، أحمد بن عبد الله، **خلاصة سير سيد البشر**، تحقيق: طلال الرفاعي، (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ط١، ١٤١٨هـ).

83. المرصفي، سعد، **الجامع الصحيح السيرة النبوية**، (الكويت: مكتبة ابن كثير، ط١، ١٤٣٠هـ).

84. المطرفي، عويد، **آيات عتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم في ضوء العصمة والاجتهاد**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط٣، ١٤٢٦هـ).

85. ابن معين، يحيى، **التاريخ**، تحقيق: أحمد سيف، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط١، ١٣٩٩هـ).

86. المقريزي، أحمد بن علي، **إمتاع الأسماع بما للنبي صلى الله عليه وسلم من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**، تحقيق: محمد النميسى، (بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ).
87. ملا علي قاري، علي بن سلطان، **شرح الشفا**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ).
88. الملاح، محمود، **التعليق على الرحيق المختوم**، (الإسكندرية: الدار العالمية، ط١، ١٤٣١هـ).
89. ابن الملقن، عمر بن علي، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، (دمشق: دار الفلاح، دار النوادر، ط١، ١٤٢٩هـ).
90. ابن منظور، محمد بن مكرم، **مختصر تاريخ دمشق**، تحقيق: روحية النحاس وآخرين، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٠٢هـ).
91. النجار، محمد الطيب، **القول المبين في سيرة سيد المرسلين**، (بيروت: دار الندوة الجديدة، د.ط، د.ت).
92. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، **دلائل النبوة**، تحقيق: محمد رواس، (بيروت: دار النفائس، ط٢، ١٤٠٦هـ).
93. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).
94. ابن هشام، عبد الملك، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، (القاهرة: مكتبة البابي، ط٢، ١٣٧٥هـ).
95. هيكل، محمد حسين، **حياة محمد صلى الله عليه وسلم**، (مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠١٤م).